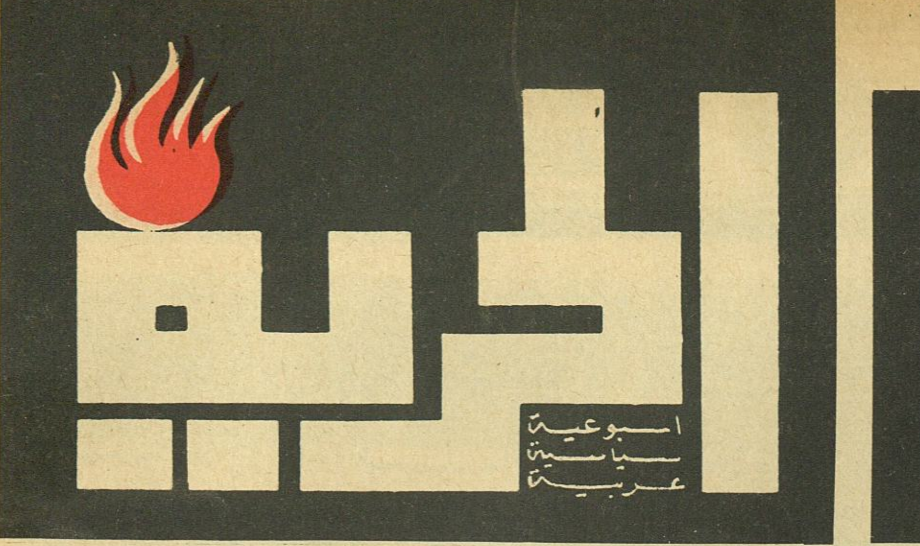
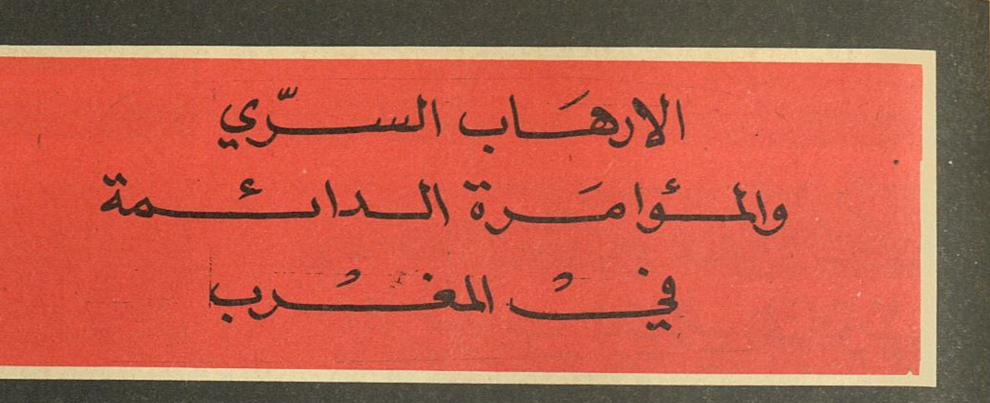




AL-HOURRIAH - No. 545 - 14-12-1970 - BEYROUTH • الثمن ٢٥ ق.ل - السنة الحادية عشرة - العدد ٥٤٥ - ١٤-١٢-١٩٧٠ - بيروت

رسالة الملك حسين إلى الحكام العرب

الدعوة لاشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية السلمية

التحرك الطلابي يزداد وضوحاً



الشروط الاسرائيلية لاستئناف المفاوضات

ملاحظات عامة حول تطور الزراعة اللبنانية

كلمة

الانتجاه العدواني للامبريالية الاميركية

... من الداخل إلى الخارج

كانت اهم الاحداث التي تخللت ايام الشهر الفائت في العالم تشير ، من قريب أو من بعيد ، الى المستويات المختلفة التي تخوض عليها الامبراطورية الاميركية معركة بقائها . هذه الاحداث ، في تناقضها الظاهر نفسه ، تبرز جوانب الضعف وجوانب القوة في هرم الاستغلال الاميركي وتبدي المخارج المفتوحة والسبل المسدودة اما مقافلة العدوان التي يقود زمامها ساسة واشنطن . والامر الذي يلخص هموم الامبراطورية هو ، بطبيعة الحال ، حساب الارباح والخسائر .. هذا الحساب يصل ، رغم بساطة مبدئه ، الى حد من التعقيد هائل . فاذا بعناصر الوضع العالمي كله تدخل في قوائمه ، فيتم التنازل هنا ليقابله التشدد هناك ، خدمة لغاية واحدة هي بسط جناح العدوان على اوسع رحاب الكرة .. واذا بالجري وراء مكسب ما في الخارج يخالطه هاجس تشقق البنيان من الداخل ، فتنبت بذور الضعف والتراجع من قلب الغطرسة والقوة المترامية الاطراف .. ولعل ما ينبغي بيانه هنا هو تضافر جوانب اربعة من السياسة الاميركية .

١ — الموقف من الازمة الاقتصادية وما يرادفه في مجال القمع الداخلي .

٢ — الموقف من الحركات الوطنية الثورية في العالم الثالث .

٣ — الموقف من الانظمة البورجوازية الوطنية .

٤ — الموقف من الصلات الجديدة بين البلدان الراسمالية الاوروبية وبلدان الكتلة السوفياتية .

اذا حاولنا بيان هذا التضافر رأينا ان الانحسار الاقتصادي الذي كان هبوط الاسهم في بورصة نيويورك ، خلال الصيف الماضي ، ابرز علاماته قد اوصل الحكومة الاميركية الى دروس مرة ما لبثت ان استخلصت خلال الحملة الانتخابية الاخيرة وبعدها مباشرة . فالولايات المتحدة كانت اخر دولة كبيرة في العالم لا تضع قيودا ذات شان على تصدير الرساميل واستيرادها . وكان ان ادى ذلك منذ نهاية الحرب الثانية الى انصراف رساميل اميركية ضخمة نحو اوروبا واليابان خاصة ونحو بلدان الامبراطوريات الاستعمارية السابقة في العالم الثالث ، بحثا عن ارباح لم يكن غلاء اليد العاملة وارتفاع التركيب العضوي لراس المال يتيحان تحقيقها في الولايات المتحدة نفسها . ولم يكن خروج الرساميل هذا ليلحق ضررا ، اول الامر ، بالاقتصاد الاميركي . فان هذه « الحرية » قد جعلت الدولار عملة احتياط لها قوة الذهب ، دون ان يفقده ذلك وظيفة العملة « العادية » التي لا يملكها المعدن الاصفر . الا ان اتساع ظاهرة هرب الرساميل ما لبث خلال السنوات الاخيرة ان بدأ يرزح على معدلات النمو في الولايات المتحدة وعلى طاقة الاقتصاد في امتصاص البطالة . وكانت سياسة العدوان في الخارج — في فيتنام خاصة — مخرجا مصطنعا من هذا الوضع .. فهي وان كانت قد انشأت في المجال العسكري والمجالات المتصلة به مليون وظيفة جديدة ، الا انها لم توقف نزيف الدولارات وأسفرت عن هزيمة عسكرية اكيدة وانزلت ضربة شديدة « بالاستقرار » الاجتماعي . عليه لم تجد الحكومة الاميركية امامها الا اتباع سياسة اقتصادية كشفت بوضوح تام وجه الازمة الكالحة التي سقط نظام « التبادل الحر » في شباكها . فهي قد رفعت أولا سعر الحسم محاولة بذلك استعادة الرساميل الهاربة وهي قد عمدت ثانيا — منذ أيام — الى رفع التعرفة الجمركية على العديد من السلع الاجنبية الهامة ، محاولة بذلك ، الحد ، في الداخل على الاقل ، من منافسة الصناعة اليابانية والاوروبية للمنتجات الاميركية .. وذلك بعد أن اكتسح رأسماليو اليابان واوروبا — وبضائعهم اقل كلفة — اسواقا كانت لسنين خلت حكرا على الاميركيين . ليس هذا فحسب بل ان حكام البيت الابيض بلغوا حدا كان سواهم قد سبقهم اليه في أيام القحط : تأميم الشركات الكبرى الخاسرة (أممت اكبر شركة للسكة الحديدية في البلاد !) .

هذه التدابير كلها ، تحتاج على الصعيد الاجتماعي ، الى سلوك يغطيها ، متعدد الاشكال ، لكن له اسما واحدا : القمع .. من هنا ان الحملة الانتخابية الاخيرة قد خيضت من جانب الحزب الجمهوري الحاكم ، بقيادة نيكسون نفسه ، تحت شعار لا لبس فيه : النظام .. القانون ! وبات المقبوض عليهم من المعارضين أوفر عددا من القتلة الذين لا يعاقب الا واحد بالمائة منهم كل عام ..

هذا الوضع ، في الداخل ، يجعل صعبا على مجرمي الحرب الاميركيين استئناف الغرق في وحول الهند الصينية الى ما لا نهاية له . هكذا يجدون انفسهم امام « حلين » اولهما مستحيل : اما كسب الحرب بسرعة واما الانسحاب ببطء الى ديارهم .. والانسحاب الذي لا بد منه تتم تغطيته بمبادرات تنم عن هزال العملاق الاميركي امام حرب الشعوب في بلدان الهند الصينية . فمن هجوم — فضيحة على كمبوديا الى انزال فاشل في فيتنام الشمالية بحجة اطلاق البعض من أسرى الحرب ... في هذا كله تحاول الولايات المتحدة أن تثبت انها لا تزال قادرة على الحركة في شبه الجزيرة وأن على الاطراف المكافحة هناك أن تلاين وتتنازل .. لكن هذه الاطراف لا تنفك توطد مواقعها في سائر اقطار الهند الصينية وتستعد لحرب طويلة لا شك في نتيجتها ، متى خرج الاميركيون وبقيت ... طائراتهم ومدافعهم .

أما في اوروبا فتنظر واشنطن بعين الرضا الى نمو نمط جديد من العلاقات بين بلدان حلف فرصوفيا وبلدان السوق الاوروبية المشتركة . هناك يضرب الحديد وهو حام . فما تكاد معاهدة للصداقة توقع ، او خطوة لتخفيف التوتر السياسي تتخذ ، حتى يبرز الى الساحة بطل « السلام » الحقيقي في اوروبا (واسمه رأس المال) .. فاذا بالمفاوضات الاقتصادية تبدأ مظهرة أن الفلوس ، في القارة الاوروبية ، اكثر منها في اي مكان اخر ، لم يعد لها رائحة .. وفي اشهر معدوده ، يبدو جليا أن « المعضلات » التي ظلت ربع قرن أو اكثر تتراوح بين الركود والانفجار ليست مستعصية ابدا على الحل . حتى مشكلة برلين لم تعد تستحق اشارة من مؤتمر حلف فرصوفيا المنعقد خلال الاسبوع الماضي . والرئيس الفرنسي ، قبل ذلك ، يذهب الى الاتحاد السوفياتي — وفق عبارة لاحد المراسلين — مثلما كان اسلافه يقصدون اقطار افريقيا خلال القرن التاسع عشر : لافتتاح السوق !... ولا ترى المانيا الغربية في مساعي هذا « الفاتح » افتئاتا على « حقوقها » .. فالسوق جديدة واسعه والمصالح مشتركة . أما الولايات المتحدة فلسان حالها قول الخليفة العباسي للغمامة : « امطري انى شئت ، فان خراجك عائد الي » .. ذلك أن حصتها مؤمنة ما دامت رساميلها تنخر السوق الاوروبية المشتركة من الجذور . ثم ان دورها قادم على أي حال . ألم يقل كوسيغين ان الحائل الوحيد دون تقارب العملاقين هو حرب فيتنام ؟ ذاك هو ما آل اليه « التنافس السلمي » بين الاشتراكية والرأسمالية : أن تتولى دول حلف فرصوفيا حل الازمة الاقتصادية التي تعاني منها دول حلف الاطلسي .. أما البدل المطلوب فهو خدمات تقنية يقدمها الاوروبيون في صناعة التلفزيون الملون او السيارات المريحة ، أو هو سلع اوروبية لابناء الطبقات « الراقية » الجديدة في شرقي اوروبا .. بانتظار السلع الاميركية .

تريد الولايات المتحدة اذن ، قبل ان تصل الى حالة وئام كامل (على افتراض ان هذه الحالة ممكنة التصور) مع المعسكر السوفياتي أن تضع يدها على ما امكن من اسواق ومواقع .. واهدافها في هذا الصدد واضحة : مخرج من الهند الصينية يحفظ ماء الوجه ويضمن المستقبل .. عودة الى اقطار ورث فيها الاتحاد السوفياتي نفوذ البريطانيين او الفرنسيين (ذاك هو المصب الاخير لغزو غينيا الذي يأتي بعد سلسلة طويلة من الهجمات ابرز ضحاياها نكروما وسوكارنو وسيهانوك و « وطنية » بعض الانظمة العربية) .. ازالة التوتر في أوروبا تمهيدا لفتح اسواق الشرق الاوروبي أمام فوائض الانتاج في اوروبا ثم في الولايات المتحدة نفسها (بانتظار ذلك تبقى الجيوش الاميركية مرابطة في دول حلف الاطلسي) . تلك ضرورات تفرضها مواجهة الازمة التي دخلتها الراسمالية الاميركية منذ بضع سنوات . وهي ضرورات لا ينبغي أن تحجبها عن العين صعوبة هنا أو انتكاسة هناك . الصعوبة الفعلية ليست في تسوية العلاقة بين حكومتين او في ايصال مفاوضات ما الى نهايتها . بل ان مصدر الصعوبة التي لن تقوى عليها الامبريالية الاميركية هو الشعوب . والانموذج الحي في هذا الصدد هو ما جرى — ويجري — في فيتنام ، لا ما جرى ويجري في برلين .. اما موقع الاميركيين الراهن من الصراع العربي — الاسرائيلي فله ، في هذا الصدد ، حديث اخر .

« الحرية »

لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية ترد على «اليوم»

تحت عنوان « ردا على جماعة الحرية » نشرت صحيفة « اليوم » صباح ٩-١٢-١٩٧٠ مقالا مطولا — اغلب الظن كتبه صاحبها وفيق الطيبي — ضمنه بعض المسائل الهامة التي تتعلق بحركة المقاومة الفلسطينية وبيسارها الثوري وعلاقتها بالنضال الوطني والثورة العربية . وعلى الرغم من القالب التافه والتحليل المشوه الذي طرحت من خلاله هذه المسائل ، ومع ادراكنا ان احدا لن يعيرها ادنى اهتمام ، ومع ان الكاتب يتمتع بجهل فاضح لاكثر من المسائل التي تناولها ، الا ان لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، تحاول من خلال هذه الوقفة القصيرة [illegible] المقال المذكور [illegible] . ونلخص « وجهة نظره » كما وردت في المقال المذكور بما يلي :

— ١ — ان المقاومة تعرف منذ انطلقت انها تعمل على تحرير الارض الفلسطينية [illegible] الانظمة العربية الرجعية [illegible] بديل لاية حركة عربية وطنية .

— ٢ — يتابع المقال موضحا رأيه « ... ولكن المزايدين .. ابوا الا ان تتحول المقاومة عن هدفها القومي ، وعن هدفها التحرري المباشر ، وزجها في معارك جانبية كانت الامبريالية وعملاؤها يخططون لجر المقاومة لها » .

٣ — ثم يتساءل كاتب المقال .. اين كان اولئك اصحاب شعارات المزايدة « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » و « كل السلطة للمقاومة » .

[illegible]

بالنضال في هذا القطر او ذاك بديلا عن حركته الثورية وطبقته العاملة بل تدعم كافة النضالات في هذه الاقطار ولكن ذلك لا ينطبق على الساحة الاردنية — الفلسطينية التي تمثل منطقة ومجتمعا بشريا واحدا خاضعا لظروف اقتصادية وسياسية وثقافية وحياتية واحدة ويربط ابناءه جميعهم حاضر واحد ومستقبل واحد ، (وهنا يجدر التذكير بان ثلثي سكان الضفة الشرقية لنهر الاردن هم من اصل فلسطيني) . وان حركة المقاومة الفلسطينية عندما لا تتدخل في امور الاردن الداخلية تصبح اقرب الى التخلي عن التدخل بالشؤون الفلسطينية ذاتها ، فدعوتكم « المهذبة » يا صاحب المقال العتيد — ليست اقل شبهة من نداء النظام الرجعي الاردني للمقاومة للكف عما يسميه بالتدخل في شؤون الاردن الداخلية ، وكان هذا النظام لا يتدخل يوميا لتصفية القضية الفلسطينية .

[illegible]

القائمة الثالثة بتبرعات قراء « الحرية » لمساعدة المدرس عبد اللطيف عياد

استمر تجاوب قراء « الحرية » مع نداء رفاق المدرس المسكين عبد اللطيف عياد الذي [illegible] والذي يحتاج الى مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية ليتمكن من السفر الى احدى الدول الاشتراكية للمعالجة .

وفيما يلي القائمة الثالثة بتبرعات القراء :

- — مدرسة الامام علي بن ابي طالب طرابلس — لبنان ٣٠ ليرة
- — من موظفي احدى شركات الطيران ٢٥ ليرة
- — من تلامذة الصف الخامس في مدرسة المواطن ٩ ليرات
- — قيمة ١٥٠ دولارا من احمد سلامة المقيم في بيرجن — نروج ٤٨٣ ليرة
- — الطفلة تانيا صالح ١٠ ليرات
- — الطفلة مايا نعمه ٥ ليرات

مجموع القائمة الثالثة ٥٨٩ ليرة
مجموع القائمتين الاولى والثانية ٧٦١ ليرة
المجموع ١٣٥٠ ليرة

هذا وقد وردتنا رسالة من شتوتجارت في المانيا تقول بان لجنة من العمال والطلاب العرب بدأت بجمع التبرعات وسترسل قائمة باسماء المتبرعين مع المبلغ الذي يجمع حاليا .

بيان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي حول إضراب الطلاب الثانويين

أصدرت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي بيانا الى جماهير الشعب حول اضراب الطلاب الثانويين ، جاء فيه :

بينما عشرات الملايين من الليرات تهدر ، يبحث ابناؤكم عن أماكن في مدارس الدولة فلا يجدون .

هذه الدولة ، مهما كان اسم رئيسها ، تجد المال للمحاسيب والازلام ولكنها لا تجده عندما يطلب ابناؤكم عملا .

وعندما يحتج ابناؤكم ويرفضون الدخول الى المدارس ، هذه الدولة تقول لكم : انهم مشاغبون أو أن هناك ايد خفية تلعب بهم لاسباب سياسية لا يعرفونها .

لماذا يضرب ابناؤكم ؟.

انهم يضربون لان مدارس الدولة ترمي قسما كبيرا منهم خارج مدارسها ، بحجة ان لا اماكن فيها . وانتم تعرفون ذلك جيدا . ولكن الدولة لا تكتفي بذلك . فهي تفرض على كل الطلاب أن يتعاملوا بطريقة واحدة : فالذي يريد أن يصبح طبيبا يعلم مثل الذي يريد أن يصبح مدرسا أو عامل ميكانيك . هذا التعليم يؤدي الى البكالوريا ، ما العمل الذي يجده حامل البكالوريا ؟.

ان الطلاب يطالبون بحقهم في التعليم في مدارس الدولة دون أن يكلفهم ذلك مالا .

الطلاب يطالبون بأن يتعلموا ، على الاقل بعد البريفيه ، التعليم الذي ينفعهم في مهنة المستقبل . التعليم الذي يجدون بواسطته عملا .

ولكن الدولة لا تريد أن يتعلم ابناء الشعب لانها لا تستطيع ان تجد لهم عملا . العمل يتطلب صرف المال على المصانع والارض والمدارس لا على المحاسيب والبكوات . فكيف تستطيع هذه الدولة منع ابناء الشعب من التعلم ؟؟ انها تجبرهم على أن ينالوا في اللغة الاجنبية علامة تحددها . واذا لم ينالوها سقطوا حتى لو نجحوا في المواد الباقية ! لماذا اللغة الاجنبية وليس غيرها ؟؟. لان اللغة يتعلمها الواحد في البيت والشارع اكثر من المدرسة . وأبناؤكم لا يسمعون كلمة اجنبية واحدة في البيت . اما في المدرسة الابتدائية ، فالاستاذ الذي يعلمهم اللغة الاجنبية هو نفسه لا يعرفها ، فكيف يعلمها ؟!.

ان الطلاب يطالبون بان يتعلموا بلغتهم التي يفهمونها ، يطالبون بان يدرسوا اللغة الاجنبية لا في العلوم والرياضيات والادب ولكن في درس اللغة . يطالبون الان ، بأن لا يسقطوا في الامتحانات بسبب علامة اللغة الاجنبية .

أبناؤكم يريدون مدارس رسمية كافية .

وشهادات يجدون شغلا بها .

وتعليما في لغة يعرفونها .

هل هذه جريمة كما تصور اذاعة الدولة والصحف المأجورة ؟؟ هل الطلاب بحاجة الى ايد خفية او الى سياسيين حتى يروا شقاءكم من اجل تعليمهم ؟؟ أو يروا خيبتهم في الحصول على شغل ؟؟

بالطبع لا ، انهم يطالبون بما هم وانتم بحاجة اليه . مطاليبهم هي مطاليبكم . اضرابهم ليس طيشا : انه وسيلتهم لفضح دولة الوعود الكاذبة ، دولة الاموال المهدورة . ولا تصدقوا انهم يسقطون اذا اضربوا . انهم يسقطون بسبب التعليم الذي تفرضه الدولة : الحشو في الكتب ، اللغة الاجنبية ...

ان الدولة لا تستطيع ايجاد العمل لابنائكم ، فتريد منعهم من العلم . لذلك فهي تكذب ، تعد ، تؤجل ، تتحجج بالدراسات العلمية ... انها كما كانت دائما ، دولة مصالح اصحاب المال والنفوذ .

في وجه هذه الدولة ساندوا ابناءكم الطلاب

اذا كنتم في نقابات ، طالبوها بأن ترفع صوتها بتأييد مطالب الطلاب .

في الاحياء ادعوا الطلاب للنقاش معكم . واضغطوا تأييدا لمطالبهم .

المؤامرة مستمرة على صيادي الأسماك في ميناء طرابلس

اشرنا في العدد السابق ان وفدا من لجنة الصيادين قابل المحافظ ليلة الاعتداء الوحشي على اثنين منهم .. رافق الوفد في زيارته الاثنان اللذان تعرضا للتعذيب حيث اطلعا المحافظ على اثار التعذيب فكان موقفه على الشكل التالي :

١ — شتم امام لجنة الصيادين الضابط المذكور واتصل هاتفيا في ساعة متاخرة من الليل بجهات عسكرية عليا مختصة يطلب القيام باجراءات تاديبية بحق ضابط المفرزة .

٢ — اعلن عن استعداده لتبني مطاليب الصيادين في حماية البحر من اعمال الترينجية المضر في مصالح الصيادين بمختلف فئاتهم .. لكنه لم ينس ان يشترط على الصيادين ثمن موقفه توقفهم عن الاضرابات صباحا وقطع الطرقات . فهو لا يريد « حركات الشغب » كما اكد لهم ويود الحفاظ على « امن » البلد . معنى ذلك انه يريد تمرير النقمة التي ولدها الحادث دون أن تولد تضامنا بين الصيادين حول مطالبهم في حركة اضرابية على طول الساحل الشمالي تشل حركة الترانزيت وتؤثر على الصراعات السياسية . وبالفعل كان للمحافظ ما اراد : فالصيادة الذين لم « يسرحوا » بالطبع ليلة الحادث واكتفوا بالاضراب العفوي في اليوم الثاني توقفوا عن الاضراب بعدها بالرغم من قناعتهم بضرورة الاضراب . ثم اكملوا الجولة بعد ذلك ، فزاروا المحافظ ثانية ، اثر تعهد المحافظ بمتابعة قضيتهم ، ولكن دون جدوى . والجديد في المسالة كما يذكر المعتقلون ، ان ضابط المفرزة الذي نفذ الاعتداء لم ينس بالطبع ارغام المعتقلين على توقيع تحت التعذيب افادات كيفية ضمن على أساسها « خط المرجعة » لنفسه ، فقد ذكر فيها أن الصيادة شتموه وشتموا مسؤولين في الدولة .

الرد على هذه المؤامرة لن يكون فقط بمتابعة دعوى شخصية من المعتدى عليهم ضد الضابط كما فعل الصيادون حتى الآن ، فالصراع اساسا لم يكن شخصيا ، بل كان صراعا بين تحالف الجهاز مع الترينجية من جهة ، ومن جهة اخرى فئات الصيادين ، وأسبابه يعرفها الصيادون جيدا : المردود المطلوبة ، كما يؤكد بعض الصيادين هي في تضامنهم وانتظامهم في لجان خاصة بهم لمواجهة مضاعفات المؤامرة وفرض مطالبهم في انهاء نفوذ الترينجية .

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم — المدير المسؤول حسن فخر — مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص . ب . ٨٥٧ بيروت — لبنان

نشاطات الملك حسين من أجل التسوية السلمية :

■ رسالة الى الحكام العرب : الدعوة لاشراك الفلسطينيين في المفاوضات
■ تجديد العلاقة مع أمريكا ومفاوضة نيكسون حول مصير العرش الهاشمي
■ استنزاف المقاومة بالمعارك الصغيرة المستمرة (اشتباكات جرش)

بعد أن خاض النظام الاردني معركة ايلول ضد حركة المقاومة الفلسطينية التي انتهت باتفاقية القاهرة وما تبعها من بروتوكولات واتفاقيات وضعت باشراف الباهي الادغم رئيس اللجنة العربية ..

بدأ الملك حسين يتحرك على كل صعيد اردنيا وعربيا وعالميا من اجل تحديد وضع الاردن ومصير عرشه في صفقة التسوية السلمية .

لقد وجد الملك ان اطرافا رئيسية عربية ودولية اصبحت مقتنعة بفكرة الدولة الفلسطينية كي تكون جزءا من التسوية الشاملة . واخذ الملك يتحرك بعد أحداث الاردن الدامية لاثبات قدرته وقوته وسيطرته في الاردن من ناحية ، والتصريح برفض الدولة الفلسطينية مع استعداده لاعطاء الفلسطينيين طابعا مستقلا وكيانا خاصا ضمن المملكة الهاشمية ، من ناحية اخرى .

وكانت بوادر التحرك الاولى تشكيل حكومة وصفي التل لتحقيق هذه السياسة المتصلبة ، وذلك بالمضي بخطة استنزاف حركة المقاومة لاضعافها سياسيا وعسكريا وفتح « المعارك الصغيرة » ضدها (والاشتباكات الاخيرة في جرش التي سيأتي تحليلها تدخل ضمن ذلك) .

وبعد تشكيل حكومة التل بدأ الملك يتحرك عربيا : فدعا الى عقد مؤتمر قمة عربي للبحث في مشروع الدولة الفلسطينية ، ثم اعقب ذلك برسالة الى جميع الحكام العرب تتضمن رأي الاردن بقضية الدولة الفلسطينية ومشاريع التسوية السلمية .

وقد تضمنت رسالة الملك الى الحكام العرب النقاط التالية :

- مقدمة تاريخية عن اقامة امارة الاردن « كي لا تدخل ضمن وعد بلفور » !.
- اهداف قيام المملكة الاردنية بعد ذلك وبعد قيام اسرائيل « وذلك كي تحمي ما تبقى من فلسطين » !
- بعض الدول الكبرى فاتحت بعض الدول العربية بموضوع الدولة الفلسطينية ، وان هذه الدول العربية وافقت على المشروع . (تطرق الملك في احد الاجتماعات الى الموافقة العربية فذكر ان القاهرة والسعودية موافقتان على مشروع الدولة الفلسطينية) .
- بعض المنظمات الفدائية فوتحت بموضوع الدولة الفلسطينية ..

ويختم الملك رسالته الى الحكام العرب باقتراح ايجاد صيغة لاشراك الفلسطينيين في مباحثات التسوية السلمية .

ويقترح الملك تشكيل جبهة تحرير فلسطينية تكون بمثابة كيان فلسطيني خاص ينطق باسم الفلسطينيين في المفاوضات السياسية . ويقترح الملك اخيرا ان يكون هذا الكيان او الجبهة هو الصالح لتقرير نمط العلاقات مع شرق الاردن ..

وواضح من هذا الاقتراح أن الملك حسين اذ يريد اشراك الفلسطينين في التسوية كي لا تظل هناك مقاومة فلسطينية ضد التسوية ، فانه يريد — أيضا — أن يظل الفلسطينيون ضمن اطار المملكة الهاشمية مع استعداد لصيغة مرنة اقرب الى الشكل الاتحادي مع اعطاء الفلسطينيين كيانا خاصا وحكما ذاتيا ..

ويلتقي هذا الاقتراح من الملك مع اقتراحات وردت اخيرا على لسان بعض « وجهاء » الضفة الغربية ، فقد دعا حمدي كنعان الى صيغة اتحادية بين الضفة الغربية والشرقية ، كذلك دعا قدري طوقان الى وحدة اتحادية بحيث يتحد شرق الاردن مع « الكيان الفلسطيني » .

- وبعد أن ارسل الملك رسالته الى الحكام العرب بدأ جولة عالمية خاصة زيارة الولايات المتحدة الاميركية لمفاوضة نيكسون وتجديد العلاقة الاردنية — الاميركية . ومن الواضح ان الملك اذ نال مباركة عربية لزيارة نيكسون ومفاوضته بشان العقبات التي تعترض عودة يارينغ ، واستئناف المفاوضات ، الا ان « الهدف الاول » للزيارة هو « اقناع » الاميركيين بمشروعه عن الكيان الفلسطيني وضرورة التخلي عن فكرة دولة فلسطينية بالتالي تجديد الدعم الاميركي للاردن بتقديم مساعدات عسكرية ومادية له .(طلب الملك من نيكسون مساعدات مقدارها ٢٠٠ مليون دولار) — وبالصدفة كانت زيارة الملك حسين في نفس الوقت الذي فيه زيارة دايان ومقابلته لنيكسون ، لذلك كان من الطبيعي جدا والملك يسعى للتسوية السلمية ان يمدح الجنرال دايان ويبدي اعجابه به ، اما المستغرب فهو استغراب بعض الصحف واجهزة الاعلام العربية المؤيدة للتسوية السلمية لاعجاب الملك حسين بدايان!)
- وفي الوقت الذي كان الملك حسين يفاوض نيكسون في واشنطن كان الجيش الاردني يشن هجوما جديدا على الفدائيين في المنطقة الشمالية . وهدف الجيش من فتح « المعارك الصغيرة » ضد الفدائيين هو استنزاف المقاومة واضعافها نهائيا وتطهير المناطق الرئيسية من وجود الفدائيين .

وبينما يعلن الحكم الاردني عن تمسكه باتفاقية القاهرة ، فانه يفتح هذه المعارك الصغيرة باستمرار اسلوب جديد مستتر ، كما يتضح من الاشتباكات الاخيرة في جرش .. اذ منذ فترة بدأ الجيش الاردني يحتل مواقع رئيسية في القرى الصغيرة التي تعتبر « مفاتيح » بلدة جرش (كالرحاب وجسر الزرقاء الخ) .

وبعد هذا الاحتلال ، بدأ يدخل الى مخافر الشرطة في جرش (وهذه المخافر للشرطة والامن نصت على وجودها اتفاقية عمان) عددا كبيرا من الجنود بحجة أنهم من الشرطة والامن !..وهكذا تحولت مخافر جرش الى ثكنات « عسكرية » صغيرة ، تسمى بمخافر شرطة كما تنص الاتفاقية ولكنها بالفعل وجود عسكري للجيش داخل جرش . هذا ما ادى الى اشتباك بين الفدائيين وهذه المخافر — الثكنات ، واستطاع الفدائيون في البداية ان يحرروها ، الا أن قوات الجيش التي كانت تحتل « مفاتيح » البلدة دخلت الى جرش واحتلتها بكاملها بعد معركة دامت اربع ساعات ، وبعد ذلك بدأت قوات الجيش تقصف قواعد الفدائيين بالمدفعية الثقيلة ، وبدأت قوات الجيش بالتوغل باتجاه اربد . ومن المنتظر أن يتبع الجيش نفس الاسلوب لاحتلال اربد ..

والهدف من كل هذه العمليات ضد الفدائيين هو تطهير محور الجرش — اربد — عجلون والسيطرة عليه . وهناك الان لواء كامل على الحدود السورية — الاردنية للسيطرة على طرق التموين والمواصلات المؤدية اليه .. وعندما يتم للجيش تحرير المنطقة الشمالية لا يبقى في أيدي المقاومة الا « نصف عمان » التي لا يوجد فيها الا الميليشيا الشعبية . والمقصود من كل ذلك هو تصفية الوجود المسلح لحركة المقاومة في المناطق الرئيسية من الاردن بحيث يمكن فرض « الامر الواقع » الجديد على الوضع العربي والدولي ، واعطاء النظام الاردني مركز قوة في مفاوضات التسوية السلمية .

السعودية تنشئ «جيش انقاذ وطني» لغزو اليمن الديمقراطية الشعبية

منذ عدة شهور بدأت السعودية تنشيء من العناصر الرجعية الهاربة من السلاطين وكبار العسكريين الذين طردوا من الجيش ، جيشا سمي بجيش الانقاذ الوطني لغزو اليمن الجنوبي من مناطق حضرموت والمهرة المتاخمة للسعودية .

وقد مول هذا الجيش بأحدث الاسلحة ودرب في السعودية بواسطة الضباط الاوروبيين المرتزقة .. وفي اواخر اوكتوبر بدأت اولى عمليات هذا الغزو من السعودية فدخلت قوات من جيش الانقاذ الوطني الى المحافظة الخامسة والرابعة وادعت « تحريرها » الا ان قوات من جيش اليمن والميليشيا الشعبية في المحافظتين استطاعتا دحر القوات الغازية ومحاصرتها والاستيلاء على معظم معداتها واسلحتها واسر بعض افراد من جنودها . (في اعياد احتفالات الاستقلال التي جرت منذ ١٠ ايام عرضت نماذج فعلية من هذه المعدات ، يجد القاريء صورة عن بعضها الى جانب هذا الكلام ، وجميع الاسلحة المصادرة من صنع اميركي) .

وتشن مصادر الرجعية السعودية وخاصة صحيفة « الحياة » في بيروت التي تنقل اخبارها عن نشرة « نداء الجنوب » التي تصدر في السعودية ، تشن حملة على النظام التقدمي في اليمن ، وتمهد لعمليات الغزو بنشر ابناء مختلقة عن وجود قواعد عسكرية سوفياتية في جزيرة سقطرة .. كما وزعت السعودية مذكرة باسم القيادة العليا لجيش الانقاذ الوطني على الدول العربية والاسلامية شرحت فيها الاسباب التي دعتها لحمل السلاح ضد « الحكم الشيوعي في عدن » . وطالبت بارسال مبعوث من الجامعة العربية الى المنطقة للبحث في الوضع المتدهور .

والهدف من هذه المؤامرة الرجعية محاصرة النظام القائم في اليمن بالاضافة الى محاولة فصل حضرموت عن اليمن واقامة دولة منفصلة او ضمها الى السعودية بحيث يتجمع فيها السلاطين والعناصر الرجعية من الرابطة ، وتكون قاعدة انطلاق ضد اليمن الديمقراطية الشعبية ...

جيش الانقاذ الوطني .. السعودي

.. صناديق الاسلحة الاميركية ..

الولايات المتحدة تستجيب للشروط الاسرائيلية

خلال يومين فقط من وجوده في الولايات المتحدة حقق دايان معظم المطالب التي جاء يعرضها . فقد اتى حديث نيكسون في مؤتمره الصحفي نهار الجمعة ١١ — ١١ — ٧٠ يكشف عن الاستجابة الاميركية للشروط العسكرية والسياسية التي وضعتها تل ابيب من اجل القبول باستئناف المفاوضات .

قال نيكسون : ان مدى الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة يجب ان يكون موضوعا للتفاوض في محادثات السلام للشرق الاوسط « فالسياسة الاميركية ترتكز في الاساس على قرار مجلس الامن الدولي وهو أمر قابل للتفاوض » . واكد الرئيس الاميركي « ان الولايات المتحدة تشعر بوجوب استمرار وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط والمحافظة على توازن اقوى » .

وقد اتت هذه التصريحات تعكس مدى التطابق بين السياسة الاميركية والموقف الاسرائيلي حول مسالتي : الحدود الامنة ، وتحويل وقف اطلاق النار المؤقت الى حالة ثابتة يحكمها توازن عسكري تكون الغلبة فيه لاسرائيل على الدوام .

— راجع مقال ص ٤ و ٥ —



مشاريع الحل السلمي على أبواب ٥ شباط ١٩٧١ ﴿٢﴾

الشروط الاسرائيلية لاستئناف المفاوضات

■ اسلحة اميركية جديدة لاسرائيل خلال ١٩٧١-١٩٧٢ ■ سحب أو تعديل مشروع روجرز حول الانسحاب والحدود الآمنة ■ وضع اتفاقية جديدة لوقف اطلاق النار باشراف اميركا

لا نأتي بجديد اذا قلنا أن المسافة التي كانت تفصل في الاساس بين التفسيرين العربي الرسمي والاسرائيلي للحل السلمي ، ما تزال هي هي — لم تطو او حتى تختصر — منذ الخامس من اب الماضي حتى الان .

بل انه لم يتح للوسيط الدولي اصلا ان يدفع بالمحادثات غير المباشرة بين الطرفين خطوة فعلية تسمح باستجلاء حدود التنازلات التي يضمرها كل منهما . ذلك ان مفاوضات يارينغ ماتت قبل أن تولد ، ليتحول النزاع بعدها الى مسألة الوضع العسكري على القناة : تركيب الصواريخ المصرية ، والدعم العسكري الاميركي المقابل ، ثم تمديد وقف اطلاق النار ثلاثة شهور اخرى تحت وطأة التوازن المستجد بين القوى(١) .

ووسط النقاش الدائر الان حول ضرورة وسبل استئناف المحادثات قبل أن يحل الخامس من شباط ، لا بد ان نستعيد بايجاز نقاط الخلاف الرئيسية بين الانظمة العربية واسرائيل حول اهم جوانب الحل السلمي واجزائه :

أولا —

ما تزال الانظمة العربية تكرر وجهة نظرها القائلة بان وضع جدول زمني لتنفيذ مختلف جوانب قرار مجلس الامن ، هو الاجراء الوحيد الصالح لبعث مهمة يارينغ من جديد . والجدول الزمني المطلوب يفترض فيه ان ينتهي :

١ — بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة الى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

٢ — باعتراف عربي رسمي باسرائيل يمكن أن تتجدد معه صيغة رودس او تبتكر له صيغة اخرى شبيهة بما جرى بين اليابان والاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٦ مثلا ، مع اضافة ضمانات « للاعتراف المتبادل بحق كل دولة من دول المنطقة في العيش بسلام » يكون مجلس الامن (او الدول الاربع الكبرى) الجهة المسؤولة عنها .

ثانيا —

اما اسرائيل فما زالت تصر على أن محادثات يارينغ يجب أن تكون — اذا ما استؤنفت — مجرد خطوة تمهيدية يدخل الطرفان بعدها في مفاوضات مباشرة يفترض فيها ان تنتهي :

١ — باتفاق على الحدود الامنة التي يمكن ان تنسحب اليها اسرائيل وهي ليست قطعا حدود ١٩٦٧ « .. فهناك أراض مثل الجولان وغزه والقدس وشرم الشيخ لن تعيدها اسرائيل الى العرب ابدا » (٢) .

٢ — بمعاهدة صلح كاملة تضع حدا نهائيا لكل « الادعاءات » وتفتح الطريق لقيام « علاقات طبيعية » بين الطرفين .

واذا كانت الشقة بين الموقفين العربي الرسمي والاسرائيلي حول المسائل المركزية في الحل السلمي ما تزال تبدو بهذا الاتساع ، فما هو العنصر الجديد الذي يمكن ان يتدخل ليجعل من استئناف المحادثات غير المباشرة باشراف يارينغ أمرا ممكنا ؟

الجواب لدى الطرفين يبدو هنا واحدا تقريبا : ان الموقف الاميركي هو العنصر الذي سوف يقرر احتمالات الفترة المقبلة واتجاهاتها . فالقيادة المصرية كانت تنطلق دائما من اعتبار « مفتاح الموقف في يد اميركا » منتهية كل مرة الى تجديد المساعي لدى واشنطن كي تضغط على اسرائيل من اجل تليين موقفها وتفكيك الشروط السياسية المسبقة التي تتمسك بها . وقد حمل الملك حسين قبل اسبوع اخر المساعي المصرية — العربية في هذا السبيل .

اما بالنسبة للكتل الحاكمة في تل ابيب فان الولايات المتحدة كانت دائما اشبه بخزان كبير يضخ العون العسكري والاقتصادي والسياسي الذي يسمح لاسرائيل بالتصلب والذي يقرر في النهاية شروط واشكال مواجهتها للعرب . وتأتي رحلة دايان الحالية الى واشنطن كتتويج لشهور طويلة من الاتصالات دارت بين الطرفين الاميركي والاسرائيلي .

الشروط الاسرائيلية للمفاوضات

ما هي الشروط التي تعتبرها اسرائيل مقررة لامكانية تجديد انخراطها في محادثات يارينغ ، وما هي المسؤوليات التي ترتبها تلك الشروط على الولايات المتحدة ؟

في صراع المواقع ووجهات النظر بين الكتل الحاكمة في تل ابيب ، يبدو واضحا ان موشيه دايان يحاول ان يكون بطل المرحلة المقبلة بلا منازع . وقد شكلت مقترحاته المحور الذي دارت حوله معظم مناقشات الحكومة والكنيست والصحافة في اسرائيل خلال الاسابيع الاربعة الماضية .

يستنتج دايان من الخلافات الجوهرية التي ما تزال تفصل بين الانظمة العربية واسرائيل « انه لا يعتقد بامكانية الوصول الى سلم نهائي مع العرب في وقت قريب ... وان التسوية لن تتحقق على شكل خطوة واحدة كاملة ... وان المحادثات ، اذا ما استؤنفت ، سوف تكون طويلة ، صعبة ومعقدة ... » . ومن هذا الاستنتاج ينتقل وزير الدفاع الاسرائيلي الى مناقشة الشروط التي سوف يتيح توفرها الفرصة لاسرائيل كي تفاوض طويلا من موقع قوة .

واذا كان تصلب دايان ردا على عملية تركيب الصواريخ المصرية خلال اب الماضي ، قد دفع بالولايات المتحدة الى تزويد اسرائيل باسلحة مكنتها من استعادة تفوقها التقليدي ، فان ما تطالب به تل ابيب الان ثمنا لقبولها الانخراط في « مفاوضات طويلة مع العرب » يتعدى كثيرا ما حصلت عليه قبل شهرين . وقد تبلورت هذه المطالب خلال المناقشات الاخيرة التي اجرتها الحكومة الاسرائيلية — في ظل هيمنة دايان — تحت عنوان : زيادة الدعم العسكري الاقتصادي السياسي الذي تبذله الولايات المتحدة لاسرائيل .

وراء هذا العنوان العام تكمن تفاصيل عديدة بعضها تسرب عبر مقالات الصحف الاسرائيلية والمراسلين الاجانب ذوي الصلة الوثيقة بالدوائر السياسية في تل ابيب ، وبعضها ما يزال طي الكتمان .

اولا — كانت مسألة زيادة العون العسكري والمالي الاميركي لاسرائيل ، الموضوع الرئيسي للاتصالات الكثيفة التي تتابعت خلال الشهرين الماضيين وتوجت اخيرا برسالة نيكسون الى غولدا مائير ردا على كتاب الاستيضاح الذي كان قد وصله منها .

وقد بحثت الحكومة الاسرائيلية في اجتماعها بتاريخ ٦—١٢ مضمون الرسالة الاميركية وقررت « ان تطلب ايضاحات اضافية حول المساعدة التي تامل اسرائيل بالحصول عليها قبل ان تجدد مشاركتها في مهمة يارينغ » . ولكن قرار الاستزادة من الايضاحات لم يمنع المصادر الرسمية الاسرائيلية من أن تعلن « ارتياحها للرد الاميركي الايجابي بخصوص العون العسكري والمالي ، والذي تضمن وعدا بالمحافظة على التوازن بين العرب واسرائيل » .

وكانت المعلومات التي نشرت (٣) عن لقاء ابا ايبان بروجرز في ١٨—١١ قد ذكرت ان الوزير الاسرائيلي عرض وجهة نظر مؤداها « ... انه اذا كان عام ١٩٧١ هو عام المفاوضات العربية الاسرائيلية — وليس هناك من يامل بان تنتهي محادثات يارينغ الى نتائج فورية — فمن الضروري اقامة توازن بين الطرفين المتنازعين ... وكي يمكن التفاوض من مواقع متكافئة ، وحتى لا تجد اسرائيل نفسها في مأزق ، فلا بد ان تحصل على تاكيدات جديدة حول المساعدة الاميركية ... ذلك انها سوف تكون بحاجة الى عون عسكري كبير خلال عامي ١٩٧١ — ١٩٧٢ خصوصا بالنسبة لسلاح الطيران . فالجيش الاسرائيلي لم يعد باستطاعته الاكتفاء « بالميستير » و« الميراج » التي جرى شراء بعضها قبل نحو خمسة عشر عاما ، ولذلك فان عملية استبدالها تبدو ملحة ... وقبل أن تنخرط اسرائيل في مفاوضات طويلة وصعبة مع جيرانها العرب ، فهي ترغب في الحصول على وعد قاطع بانها لن تفتقد السلاح خلال العامين المقبلين وبان الميزانية الاميركية سوف تتحمل ثمن السلاح المطلوب » .

وحين عاد ابا ايبان الى تل ابيب استطاع أن يبدو متفائلا خلال عرض تقريره على الحكومة الاسرائيلية . اذ كان نيكسون قد سبقه الى تضمين رسالته للكونغرس طلبا بتخصيص مبلغ نصف مليار دولار لمساعدة اسرائيل ، وهو مبلغ يفترض استعماله لتمويل صفقة الطائرات والمعدات الاليكترونية التي كانت واشنطن قد وعدت بها . ولم ينس نيكسون أن يحدد حيثيات طلب المساعدة لاسرائيل بقوله : « .. لقد كان املنا أن تؤدي الاتفاقات الاخيرة في الشرق الاوسط الى السلام بحيث لا تعود هناك ضرورة لتزويد اي من طرفي النزاع بمساعدات عسكرية واسعة . ولكن هذا الامل لم يتحقق ، ولذلك يتوجب علينا الان أن نتصرف بشكل يحفظ التوازن العسكري الدقيق في هذه المنطقة بما يمكن أن يشجع على استئناف مفاوضات تؤدي الى السلام » .

هكذا يبدو الشرط العسكري — المالي الذي تطلبه اسرائيل ثمنا لقبولها الانخراط في المفاوضات ، وكانه متحقق سلفا لا تنقصه الا بضعة ايضاحات سوف يحصل عليها دايان بعد رحلته الحالية الى واشنطن بالتاكيد .

ثانيا — الا ان الشرط السياسي يبدو اكثر صعوبة وتعقيدا . فاسرائيل تطالب بتراجع الولايات المتحدة عن مشروع روجرز او بتعديله ، لصالحها ، على الاقل . والمسالة الرئيسية هنا هي مسالة تفسير معنى الحدود الامنة . ذلك ان وجهة النظر الاميركية في هذا الصدد — والتي يمثلها مشروع روجرز — كانت تكتفي حتى الان بالحديث عن « تعديلات طفيفة في الحدود » يمكن اجراؤها والاتفاق عليها مقابل الانسحاب الاسرائيلي . وهي وجهة نظر تختلف من حيث الصياغة عما تطالب به اسرائيل من حدود جديدة . وقد شدد ايبان اثناء لقائه الاخير بروجرز على مطالبة المسؤولين الاميركيين بأن يمتنعوا في المستقبل عن القول بان حدود السلام المطلوبة يجب ان تكون مطابقة — اجمالا — لحدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وطالب بالعودة الى استعمال صيغة « الانسحاب نحو حدود امنة يمكن الدفاع عنها » ... وهي كلمات استخدمها الرئيس نيكسون مرارا في تصريحات سابقة .

ويبدو ان هذه النقطة تشغل الحكومة الاسرائيلية كثيرا . فهي تخشى ، كما يقول مراسل « الموند » في تل ابيب ، ان يعمد مجلس الامن خلال محادثات يارينغ — اذا ما استؤنفت — الى تعديل قراره المعروف الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ . ورغم ان عودة اسرائيل الى المحادثات تبدو مرجحة ، فان المسؤولين فيها ليست لديهم اية أوهام تفاؤلية حول مصيرها الفعلي المنتظر خلال المرحلة الاولى على الاقل . وهم يدركون ان تلك المحادثات سوف تنتهي عاجلا او اجلا الى مأزق بسبب الخلافات العميقة حول مسألة الحدود . وعندها قد تلجأ الانظمة العربية الى مجلس الامن طالبة تفسيرا للقرار باتجاه النص بوضوح على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية الى حدود ٤ حزيران ، وهو الاتجاه الذي يؤيده الاتحاد السوفياتي وفرنسا . وتخشى تل ابيب أن يتبنى مجلس الامن رسميا هذا التفسير اذا لم تستخدم الولايات المتحدة « حق الفيتو » . ورغم ان الرئيس نيكسون قد اكد في رسالته الى غولدا مائير ان الولايات المتحدة لن تؤيد اية محاولة « لتغيير » القرار رقم ٢٤٢ ، الا انه لم يعد باستعمال « الفيتو » كما تطالب اسرائيل .

وليست مخاطر تفسير قرار مجلس الامن هي كل ما يشغل حكومة مائير سياسيا . بل أن همومها تتناول ايضا مشروع روجرز الذي يستبعد الحاق اراض عربية واسعة باسرائيل ولا يدع مجالا الا « لتعديلات طفيفة في الحدود » . ويبدو أن مائير كانت قد طلبت في رسالتها الى نيكسون ان تتراجع الولايات المتحدة عن صيغة مشروع روجرز فتسحب المشروع او تعدله على الاقل ، ولكن جواب نيكسون أتى يعرض مخرجا اخر حين اشار الى ان اسرائيل ليست مطالبة بالالتزام بمشروع روجرز والانضباط ضمن خطوطه اثناء محادثاتها مع العرب . ولكن ذلك لم يعتبر كافيا بنظر الحكومة الاسرائيلية ، اذ ان مجرد استمرار مشروع روجرز قاعدة اصلية لوجهة النظر الاميركية ، يشكل في حد ذاته نوعا من الضغط غير المباشر .

ولا شك ان هذه المسالة كانت في طليعة اهتمامات دايان اثناء زيارته لواشنطن .

.. واتفاقية جديدة لوقف النار

ويبقى « الشرط » الاسرائيلي الثالث الذي يحمل لواءه وزير الدفاع ويعتبره مرتبطا بطبيعة المفاوضات المنتظرة مع العرب اصلا . في خطاب له (بتاريخ ١٧—١١—٧٠) امام المجموعة البرلمانية للجبهة المكونة من حزب العمل والمابام قال دايان : « .. انه كان يعارض خلال حرب الايام الستة ، الرأي القائل بضرورة وصول القوة الاسرائيلية المهاجمة الى الضفة الشرقية لقناة السويس وتمركزها هناك ، وذلك لاعتبارات تتعلق بالسياسة الدولية » .

وراح دايان يذكر سامعيه بما كان قد صرح به قبل عامين من أن اسرائيل يجب ان تكتفي ربما لفترة من الزمن « بتسوية تكون اقل من السلام » . واستطرد وزير الدفاع الاسرائيلي مؤكدا انه يقف الان الى جانب استئناف محادثات يارينغ ولكن « بشرط الوصول الى اتفاق جديد لوقف اطلاق النار بواسطة الولايات المتحدة وقبل أن يحل الخامس من شباط .. ومثل هذا الاتفاق يجب أن يستند الى ترتيبات ذات طبيعة اكثر استمرارا » .

وبينما افكار دايان هذه تثير ما تستحقه من ردود فعل حادة داخل الحكومة واوساط الكنيست ، كانت المصادر القريبة منه تشرح « مشروعه » مؤكدة انه يتضمن اقتراحا بنزع السلاح عن ضفتي قناة السويس وانسحاب القوات المصرية والاسرائيلية مسافة ثلاثين كيلو مترا الى الداخل مما يسمح بفتح القناة امام الملاحة الدولية . ذلك انه اذا كان السلم النهائي مع الانظمة العربية لا يبدو قريب المنال ، واذا كان على اسرائيل ان تتهيأ لمفاوضات طويلة (وهو ما يعتقده دايان) ، فمن المنطقي التفكير بانشاء حالة عسكرية جديدة تقطع احتمالات « الاحتكاك » بين اسرائيل من ناحية والطرف المصري السوفياتي من ناحية ثانية . وليس افضل من فتح القناة وسيلة الى ذلك بالنسبة لاسرائيل .

الا انه بعد يومين فقط من طرح دايان لمشروعه ، كان ايغال الون يسارع الى الرد عليه في مقابلة تلفزيونية طويلة تركت انطباعا لدى المشاهدين بان نائب رئيسة الوزراء يعتبر المشروع في منتهى المخطورة وانه سيقترع ضده حتما اذا ما جرى عرضه في اجتماع حكومي .

وقد شدد الون على اسباب اربعة تفسيرا لمعارضته :

١ — ان الانسحاب من ضفة القناة الشرقية سوف يجبر اسرائيل على أن تزيد قواتها في سيناء ثلاثة او اربعة أضعاف ، وهو أمر يلقي عليها عبئا باهظا .

٢ — وطالما استمرت الحرب قائمة فان قناة السويس تشكل حاجزا ممتازا امام الدبابات . والانسحاب الاسرائيلي قد يتيح لمصر فرصة اجتياز القناة وفرض امر واقع جديد . وبذلك تتكرر مسالة الصواريخ ولكن بحجم اخر هذه المرة .

٣ — ان قناة السويس تشكل موقعا للمساومة السياسية من الدرجة الاولى : « انها ورقة لا اريد تبديدها لقاء ما هو اقل من السلام » .

٤ — ان لخط قناة السويس قيمة قانونية دولية لا يجوز التفريط بها ، فمجلس الامن قد اعترف به اساسا كحد لوقف اطلاق النار .

هذا الموقف المتصلب الذي ابداه ايغال الون ، نال موافقة وزير الخارجية أبا ايبان ، اما غولدا مائير فانها لم تحدد موقفا حاسما تجاه ما يطرحه الطرفان المتصارعان على خلافتها .

ويبدو أن حملة الون لم تذهب سدى . ففي الجلسة التي عقدتها الحكومة الاسرائيلية مساء ٢٢—١١ تعرض دايان لنقد شديد من قبل جميع الوزراء باستثناء وزير النقل شمعون بيريس . واكتفى القرار الصادر عن الحكومة في نهاية الاجتماع بالحديث عن « تقوية وتمديد وقف اطلاق النار القائم من أجل وضع حد للحرب والوصول الى سلام دائم » .

ومن هنا كانت النبرة المعدلة التي استأنف بها دايان الحديث عن مشروعه بعد ايام مؤكدا أن الاتفاقية التي ينبغي الوصول اليها قبل استئناف محادثات يارينغ لا تعني ابدا انسحاب القوات الاسرائيلية من القناة بل سحب بعض الوحدات فقط ضمن خطة عامة لتقليص الفعاليات العسكرية الاسرائيلية والمصرية المتمركزة على الضفتين . « .. ان الاتفاقية التي انادي بها يجب أن تكون ثنائية ، بيننا وبين مصر ، ويجب أن تأتي محددة مفصلة ولا تنطوي على أية شروط سياسية . ومثل هذه الاتفاقية تبدو ضرورية جدا اذا اردنا أن نفاوض دون قلق وبهدف صادق هو الوصول الى السلام . وفي اعتقادي انه يتوجب على المصريين والسوفياتيين تأييد وضع هذه الاتفاقية لانهم يعلمون انها شرط المفاوضات الفعلية ، وهم راغبون بالتفاوض حسبما اعتقد » .

بهذا الكلام القاطع في وضوحه كان دايان يكشف الاهداف السياسية الحقيقية لاتفاقية وقف اطلاق النار الجديدة التي يقترحها على مصر « دون اية شروط سياسية مسبقة »!! ورغم أن الاجماع لم ينعقد داخل الحكومة الاسرائيلية على مشروعه ، الذي ظل بالتالي أقرب الى الافكار العامة ، فان وزير الدفاع طلب من حكومته ان تتيح له فرصة عرض أفكاره بصدد وقف اطلاق النار على الرئيس نيكسون اثناء زيارته المقررة للولايات المتحدة .

احتمالات الموقف الاميركي

ما هي الوجهة التي يمكن أن يستقر عليها الموقف الامريكي ، بعد أن استقبل نيكسون خلال اسبوع واحد وزيرا حمل اليه طلبات اسرائيل ، وملكا اتى يتحدث باسمه وباسم الانظمة العربية الاخرى في شؤون الحل السلمي وشجونه ؟ قد لا تنفذ امريكا كل الشروط الاسرائيلية بحذافيرها ، ولكن تل ابيب سوف تتقاضى مع ذلك ثمن انخراطها مجددا في محادثات يارينغ .

ان قطار العون العسكري والمالي الامريكي لاسرائيل سوف يقطع دون شك اشواطا جديدة تعزز تفوقها التقليدي . واذا كان من الصعب — على الصعيد السياسي — ان تبادر واشنطن الى اعلان سحبها لمشروع روجرز رسميا ، فانها تستطيع أن تسحبه ضمنا على الاقل بحيث تمتنع خلال المفاوضات عن ممارسة اي ضغط في مواجهة الشروط السياسية الاسرائيلية للحل السلمي : الانسحاب من بعض الاراضي المحتلة فقط والاصرار على صلح كامل .

اما بالنسبة لوقف اطلاق النار فان الصيغة التي اقترحها دايان في الاصل تبدو صعبة التحقيق . وهناك اكثر من سبب ، عسكري وسياسي ، يحول دون موافقة الطرف المصري السوفياتي عليها .

عسكريا : سوف يعني الانسحاب ثلاثين كيلومترا داخل الارض المصرية افقاد النظام الدفاعي المصري ، الذي بذلت جهود ضخمة لبنائه ، محوره الرئيسي : حشد القوات والصواريخ والتحصينات على الضفة الغربية للقناة .

اما سياسيا : فان القبول بمشروع دايان ، الذي يفترض فتح القناة أمام الملاحة الدولية ، سوف يكون معناه الموافقة على سلام شبه دائم مع اسرائيل بينما هي ما تزال تحتل شبه جزيرة سيناء والمناطق العربية الاخرى . الا انه يبدو من الصعب بالمقابل ان تقبل واشنطن وتل ابيب بمجرد تمديد لوقف اطلاق النار المؤقت . والارجح ان تكون هناك مطالبة بترتيبات من النوع الذي ينشيء حالة هدنة اكثر ثباتا واستمرارا . وقد تكون الوسيلة المقترحة للوصول الى ذلك تقليص الفعاليات العسكرية على جانبي القناة (وهو ما يمكن أن يتنازل اليه دايان حسب تصريحاته الاخيرة) كما قد تكون فرض نوع من الاشراف الامريكي — السوفياتي على حالة الهدنة الجديدة .

واذا كانت تلك هي الاحتمالات السياسية والعسكرية التي سوف يتبلور ضمنها الموقف الامريكي على الارجح ، فما هي الوجهة التي يمكن للانظمة العربية أن تسلكها بالمقابل ؟

سوف يجد النظام المصري نفسه أمام اختيار صعب :

— اما أن يوافق على هدنة شبه دائمة ، وينخرط في مفاوضات طويلة سوف تدخلها اسرائيل بتصلب يستمد ركيزته من الدعم الامريكي العسكري والسياسي المتزايد لها .

— واما ان يقطع وقف اطلاق النار المؤقت صبيحة الخامس من شباط « بحرب استنزاف » تدور هذه المرة في ظل معطيات جديدة .

ان الاختيار الذي يمكن أن ينتهي اليه النظام المصري لن تقرره رغباته الذاتية وحدها او تصريحات انور السادات . فالوسائل التي يملكها فعليا سوف تتدخل في صوغ الوجهة التي لا يستطيع الابتعاد عنها كثيرا .

ان « لحرب الاستنزاف » التي استعملت قبل الخامس من اب كورقة ضغط سياسية ، كلفتها الباهظة اذا ما استؤنفت بعد الخامس من شباط .. ومن هنا ينبع اهتمام النظام المصري بتكثيف نشاطاته على الصعيد الدولي في محاولة لاستباق انفجار قد يفرضه عليه التصلب الاسرائيلي اذا لم تلعب التوازنات الدولية دورها في اخراج محادثات يارينغ من المأزق الحالي .



غولدا مايير وموشي دايان

---

١ — راجع العدد الماضي من « الحرية » : وقف اطلاق النار المؤقت ... هل يتحول الى هدنة دائمة ؟

٢ — من تصريح لموشيه دايان بتاريخ ٢٦—١١ — ٧٠

٣ — « الموند » في ١٩ — ١١ .

المغرب

الارهاب السرّي والمؤامرة الدائمة

بقلم : باهي محمّد

فتحت « الحرية » صفحاتها باستمرار للتقدميين المغاربة للكتابة عن المغرب ، وابداء وجهات نظرهم المختلفة في قضايا العمل الثوري هناك . والمقال التالي كتبه « للحرية » الكاتب المغربي باهي محمد :

ذات ليلة من ليالي شهر رمضان الفارط ، غادر السيد محمد اليازغي عضو اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والامين العام لفرع مدينه الرباط منزله ، وقال لاهله انه ذاهب الى مجلس النواب لمشاهدة احدى جلساته من مقاعد الجمهور . ومنذ تلك الليلة وعائلة الرجل واصدقاؤه يبحثون عنه دون أن يعثروا له على أي اثر . وقد قام وفد من هيئة المحامين بالرباط ، على رأسه الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد عضو المكتب السياسي لاتحاد القوى الشعبية ، باستفسار ادارة الشرطة ، وادارات القضاء في العاصمة ، حول اختفاء الرفيق اليازغي ، فكان الجواب : « ليس لنا اي علم بالموضوع .. »

قبل هذه الحادثة ببضعة شهور ، اختفى الاستاذ عبد الله بومهدي المحامي ، واحد مناضلي الاتحاد بطريقة مماثلة في مدينة الدار البيضاء ، ولم يفلح افراد عائلته واصدقاؤه حتى اليوم ، في تحديد المكان الذي يوجد فيه ، وقد سئلت السلطات القضائية والبوليسية عن مصيره فردت كالعادة بانها « لا تعرف شيئا عنه » . وكان اساتذة ومحامون (نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ، محمد الحبيب الفرقاني عضو اللجنة المركزية للاتحاد ومسؤول فرع مدينة مراكش ، وتوفيق الادريسي عضو مكتب هيئة المحامين بالدار البيضاء) ، وقادة نقابيون من الاتحاد المغربي للشغل ، ومسؤولون من اتحاد الطلبة ، قد « تغيبوا » في فترة سابقة ، وظلت أماكنهم مجهولة مدة شهور ، حتى عرف انهم موجودون لدى الشرطة السياسية السرية التي يطلقون عليها في المغرب اسم « الفرق الخاصة » . ومع ذلك ، فان الحكومة تنفي أن تكون لها اية علاقة بما يحدث من تعديات على حريات الناس ومصائرهم . وهي اي الحكومة على حق تماما ، حينما تتخلص من تبعات الحوادث ، لان ما يجري من اعتقالات سرية ، يتم بتوجيهات مباشرة من الجنرال اوفقير وزير الداخلية ، والمعقيد احمد الدليمي ، مدير الشرطة والمخابرات . حتى السيدان ، سعيد بو نعيلات المعروف باسم محمد اجار ، احد قادة المقاومة وجيش التحرير ، واحمد بن جلون الامين العام السابق لفرع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالجزائر ، اللذين سلمتهما حكومة مدريد رسميا ، في الربيع الماضي ، الى وفد رسمي من المخابرات المغربية ، وتحدثت عنهما الصحافة العالمية ، وتدخل في قصتهما عدة رؤساء لدول عربية وافريقية ، ما زال القضاء المغربي ، والى يومنا هذا ، ينكران أن يكون له اي علم بوجودهما في المغرب !..

حقا ، ان عمليات « الاختطاف » وحوادث « الاختفاء » ، ليست ظاهرة غريبة في الممارسة السياسية المغربية . لقد اصبحت مع مرور الزمن روتينا عاديا في الحياة اليومية . الا ان الجديد في الامر ، هو أن الشرطة السياسية باتت تمارس القمع بطريقة سرية .

لقد كان اختطاف الرفيق المهدي بن بركة ، منذ خمس سنوات (٢٩ اكتوبر ١٩٦٥) في شارع السان جيرمان ، بقلب الحي اللاتيني ، وتصفيته بالطريقة المعروفة ، الاعلان المدوي ، الذي عرف العالم من خلاله اسلوب الحكم في حل مشاكله مع معارضيه السياسيين . ويبدو ان المخابرات الملكية المغربية ، استفادت من دروس تلك التجربة ، وقررت أن تغير منهجها في العمل . لقد ادت الضجة التي ثارت حينذاك الى عزل النظام داخليا وعربيا ودوليا ، الامر الذي دفعه الى اختيار مواجهة خصومه بالارها بالسري . ان ضرب المعارضة المغربية يتم الان في صمت كامل ، وذلك ما يكسبه فعالية اكثر ، لانه ينزع من مناهضي النظام ، حتى سلاح التشويش الاعلامي ، وقد برع اليسار المغربي في استخدامه اكثر من براعته في تنظيم الجماهير .

في الظاهر (ولكن المظاهر خداعة كما يقول المثل) ، يبدو ان النظام الملكي تمكن من اصابة القوى اليسارية والمعارضة بضربات قاتلة . وهو يتصرف كما لو كان مطمئنا من هذه الناحية . لا شك ان المعارضة ،وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الذي كان عمودها الفقري ، طيلة الاعوام الماضية ، تعيش محنة عصيبة ، تشلها عن مواجهة الاحداث . لهذه الازمة اصول واسباب ، لا يتسع المجال هنا لشرحها باسهاب . ولعلنا ان نتمكن من عرضها في دراسة مطولة لاحقة . المهم أن نشير الى أن التطورات التي جرت هذه السنة ، وفي الشهور الاخيرة بالذات ، تشير الى انه في الوقت الذي تبدو فيه القوى التقدمية وكانها معطلة ، تظهر بوادر نمو عناصر انفجار جديد .

انتفاضات فلاحية

حدثت خلال هذا العام عدة انتفاضات فلاحية عفوية ، كان اهمها ما وقع في مدينة سطات الواقعة في السهل الشاوي الخصب ، على بعد ٧ كيلو مترات من مدينة الدار البيضاء .. ففي هذه البلدة قام الفلاحون باحتلال اراض ، يقال ان الحكومة كانت تنوي بيعها لشركة اميركية لتربية الابقار .. كان سلاح الفلاحين العصي والحجارة والهراوات وبنادق الصيد القديمة ، وقد واجهوا الجيش والشرطة لمدة ايام ، واستشهد منهم عشرة ، وجرح اكثر من خمسين شخصا واعتقل عشرات الاشخاص .

في الاسبوع الاول من هذا الشهر ، حدثت واقعة مشابهة في قرية « سوق اربعاء الغرب » ، القريبة من مدينة الرباط العاصمة . قام الفلاحون هنا ايضا بالاستيلاء على اراض استرجعت من احدى الشركات الاحتكارية ، او كانت ملكا للدولة ، (الروايات المتوفرة ساعة كتابة المقال لا تروي بدقة لمن تعود الملكية ؟) فاصطدموا بالجيش وقوى الامن ، وسقط من بينهم ستة شهداء ، وجرح كثيرون ، حسب التقارير الرسمية . عقدت الحكومة اجتماعا طارئا لمعالجة الموقف برئاسة الملك الحسن الثاني ، وتوجه الجنرال اوفقير وزير الداخلية الى مكان الحادث ، للاشراف مباشرة على عمليات القمع .

ندرك الدلالة التاريخية لهذين الحدثين ، حينما نذكر أن المناطق الزراعية والقروية ، كانت باستمرار ، شبه مقفلة في وجه التنظيم السياسي . لا شك أن محافظتي الدار البيضاء والقنيطرة (نعم القنيطرة المغربية) تضمان أكثر الجهات خصوبة في البلاد ، ويوجد فيهما عمال زراعيون متطورون نسبيا بالقياس الى بقية المغرب . على أن ذلك لا ينفي أن تمرد الفلاحين هنا ضد السلطة ، يبشر بامتداد السخط والتذمر الى اماكن كان الملك وانصاره والمروجون لايديولوجية التخلف يعتبرونها اكثر ولاء للملكية من المدن . ويصبح الامر واضحا اكثر ، عندما نعرف أن مسألة الارض تهم ثلاثة ارباع سكان المغرب ، وان الاماكن التي حدث فيها الصدام ، توجد في قلب الاراضي التي كان يملكها « الكولون » الفرنسيون ، والتي قامت الدولة باستردادها خلال السنوات المنصرمة . وبدلا من أن تعطى هذه الاراضي للفلاحين ، او تنظم في تعاونيات أو مزارع للدولة ، فانها قد وزعت ، كغنيمة ، بين أفراد العائلة المالكة وكبار ضباط الجيش والاقطاعيين والموظفين الموالين للعرش .

ويقدر باحث فرنسي محايد زار المغرب في بداية هذا العام ، ونشر اثر عودته دراسة اقتصادية في مجلة « السياسة اليوم » الباريسية ، عدد فبراير ١٩٧٠ ، ان الملك الحسن الثاني قد استولى على ١٠٠٫٠٠٠ « مائة الف » هكتارا ، منتشرة في الشمال والشرق والغرب والجنوب ، في اجود واخصب المناطق . ومعنى ذلك ان العاهل ، اخذ حصة تساوي ١٠ بالمئة من المساحات (كلها مروية) ، التي كان يملكها الفرنسيون . ويتدخل الملك شخصيا في تسيير مكتب التجارة الخارجية لضمان تصدير منتجات مزارعه الى بلدان السوق الاوروبية المشتركة ، وخاصة فرنسا والمانيا الغربية وبلجيكا . وله بالاضافة الى هذه الملكيات الشاسعة ، مساهمات في الشركات والمصارف والمؤسسات التجارية والاقتصادية الاخرى . هذا الوضع الاقتصادي ، الذي يجعل الملك اكبر ملاك عقاري ، واكبر ممول ، يضعه على قمة النظام الطبقي ، ممثلا لنمط جديد من المنظومات الاجتماعية تمتزج فيه الاقطاعية العتيقة ، بالراسمالية المتطورة . من هنا ، فان حركات الفلاحين الاخيرة ، تبين أن الملكية في الوقت الذي تحس فيه وكانها كممت افواه المعارضة في المدن ، توشك ان تصبح موضوع رفض من طرف اولئك الذين كان يقال انهم يشكلون قوتها الاحتياطية الرئيسية .

رافق هذه التحركات التي قام بها الفلاحون كلام عن وجود مؤامرة لقلب نظام الحكم . بدأت الحكاية ببيان اصدرته الحكومة في شهر فبراير الماضي ، وقالت فيه انه يوجد مغاربة في مدريد من اجل صفقة سلاح يقصد منها القيام بـ « مؤامرة ضد بعض الدول العربية » . القصد من هذا التفسير ، هو اعطاء انطباع للراي العام الداخلي والخارجي ، بأن المؤامرات التي تواجهها المملكة لا يمكن أن تاتيها سوى من الخارج ، لانه ليس من المعقول ولا من المقبول أن يفكر احد من « الرعية » في انهاء النظام . وقد حاول النظام ان يقنع نفسه بهذه الاكذوبة ، واوفد الجنرال اوفقير الى تونس والجزائر لالفات نظرهما الى وجود « عناصر بعثية » مزعومة تدبر فتنة مسلحة على مستوى المغرب العربي كله . وقد سبق للحسن الثاني ، خلال مؤتمر قمة الرباط الاخير ، ان انفجر في وجه السيد محمد رباح الطويل وزير الداخلية السوري سابقا ورئيس الوفد العربي السوري الى القمة ، وقال له : « انكم تتآمرون علينا ، ولدينا وثائق تشير الى ذلك » .


محمد اوفقير

منذ ذلك التاريخ ، بدأ اعداد الملف ، فاعتقل مئات الاشخاص ، بطريقة سرية ، وسيق اغلبهم الى مركز التحقيق والتعذيب المعروف بـ « المقرى » في الرباط ، حيث انتزعت منهم اعترافات تؤكد ما تريد اجهزة القمع اثباته .

وبعد أن أنكرت السلطات وجود اية اعتقالات ، اشاعت في الصيف الماضي ، ان ملف القضية اصبح جاهزا ، وان المتهمين سيحالون على المحاكم فورا . لكن اية محاكمة لم تحصل حتى الان ، بل ان الاعتقالات والاختطافات مستمرة . فما هي هذه المؤامرة ، التي يستمر التحري عن عناصرها سنة كاملة ؟ ولماذا تتراجع السلطات عن وعدها بتقديم المتهمين الى العدالة ؟ الظاهر ان هناك دوافع متعددة لهذا التصرف ، اهمها الاعتبارات التالية :

اولا : مرور خمسة اعوام على انتهاء محاكمة المتهمين باختطاف المهدي بن بركة . انقضاء هذه الفترة ، يعني قانونيا ، ان المشكلة لم تعد اختطافا مجردا ، ولكنها عملية اغتيال واضحة . طبعا ، كانت المعارضة المغربية مقتنعة بانه لا امل في العثور على مؤلف « الاختيار الثوري في المغرب » ، حيا . وكانت محكمة جنايات السين ، قد ادانت الجنرال اوفقير ، وزير الداخلية المغربي ، واعتبرته مسؤولا عما حدث ، لكنها ، تطبيقا للقانون ، عالجت المسألة كما لو كانت « اختطافا » . وكان من المنتظر ، عندما تمر خمس سنوات دون أن يظهر « المخطوف » ، ان يفتح ملف القضية من جديد ، وان ينظر فيها من زاوية انها « اغتيال » صريح واضح . ولما كان الملك يسعى منذ مدة الى اعادة العلاقات بينه وبين فرنسا الى وضعها السابق ، فلم يكن من مصلحته اطلاقا ، أن ينشر قصة المؤامرة الجديدة على الملا ، خوفا من أن تؤدي الى اثارة موضوع المهدي بن بركة .

ثانيا : هناك نية لابقاء الملف مفتوحا كسيف مصلت على رقاب زعماء المعارضة ، والعناصر الشابة تمكن الشرطة السياسية من توسيع لائحة المتهمين ، ويتيح لها أن تضرب كل من لا تطمئن اليه ، بحجة أنه من المتآمرين . ثم ان الحكم على ما يظهر من أسماء بعض المعتقلين ، يريد أن يصفي حسابات قديمة مع عدد من الاشخاص الذين لم يعد لهم اي نشاط سياسي ..

ثالثا : رغم التكتم الشديد الذي يحيط عملية التحضير ، فان بعض القرائن والاخبار ، تشير الى أن اوفقير ورجاله ما زالوا يطمحون الى « اصطياد » رؤوس اخرى ، اما بواسطة صفقة مثل صفقة مدريد ، واما عن طريق عملية مثل عملية باريس ، وربما كان هذا الاعتبار ، احد العناصر التي تفسر تلكؤ الحكومة المغربية حول اقرار شكل اخراج المسرحية الجديدة . وربما كانت هناك امال بان تجري الرياح بما يلائم حسابات الملك وجماعته بالنسبة لموقف هذه الجهة او تلك ، بل ربما كانت هناك وعود ومباحثات قد تنتهي عاجلا او اجلا بردم الثغرات الموجودة ، وتسفر عن حبك تقني ، مقنع .

هكذا ، تتحول القضية الى مؤامرة دائمة ، وتنقلب المحاكمة المؤجلة على الدوام ، الى فخ منصوب لاقتناص جميع الاشخاص الذين تشتم من مواقفهم المبدئية اية رائحة معادية للنظام ، أو تتوسم فيهم قابلية التحرك ضده . انهم يمضون ، يغيبون في هدوء ، الواحد بعد الاخر دون أن يثير احتجابهم في اقبية الاستنطاق وزنازن التعذيب ، ردود فعل صاخبة . ان المملكة مفهومة على اساس انها مزرعة ، والذين يفكرون ، مجرد تفكير بينهم وبين انفسهم ، في الاخلال بامنها ورخائها وسكينتها ، هم قوم ضالون لا بد من اعادتهم الى طريق الصواب ، بل هم حيوانات شاردة ، يجب أن ترجع الى الاصطبل . ولا باس بعد ذلك بالسماح لاهل الحكمة والراي العاقل أن يرفعوا عقيرتهم بالاحتجاج ، وان ينددوا بسوء المعاملة .

واذن ، فان الكتلة الوطنية ، التي تضم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال ، تستطيع أن تخرج على الناس ، دون أن تحرج نفسها ، او تخرج عن حدود اللياقة ، او تخل بقواعد اللعبة ، من حين لاخر ، ببيان توقعه لجنتها المركزية ، تندد فيه بالظلم والارهاب ، وتحذر السلطة من مغبة خرق قانون الحريات العامة . وسوف يسمح لها النظام بذلك ، وقد يسمح باكثر منه ، ما دام مطمئنا الى أن زعماء الحركة الوطنية راضون بهذا القدر من الديمقراطية او قانعون به .. بل انه من المرجح أن يكون النظام قد اصيب بالصمم ولم يعد يسمع النداءات التي يرسلها ذوو النيات المحسنة ، واصبح يضع نصب عينيه هدفا واحدا ، هو الاستمرار في تقوية اجهزته القمعية ، والامعان في « مخزنة » مؤسسات الدولة ، وتضييق الخناق اكثر فاكثر على اولئك الذين ينظرون الى مستقبل البلد نظرة مخالفة لنظرته اليها .

الثقة المطلقة التي يتباهى بها الحكم لا تعني بالضرورة أن كل شيء على ما يرام ، في المملكة الشريفة . فالجيش الملكي المغربي في حالة استنفار دائم ، غير معلن عنها ، منذ عدة شهور . وليس صحيحا ما قيل من انه اكتشفت محاولة انقلاب عسكري ، اعتقل فيها مجموعة من الضباط .. لقد تبين أن الغرض من تلك الاشاعة ، التي اطلقها جهاز المخابرات هو جس نبض ذلك « الصامت الكبير » ، لمعرفة ما اذا كان يوجد فيه من يفكرون في مشروع معين . فلماذا اذن ، اعلان الاستنفار في صفوفه ؟ هل هناك خوف جدي من تململ جديد ؟ هل هناك اعداد لمغامرة خارجية (في الصحراء مثلا) يقصد منها تضليل الراي العام عن الازمة الداخلية الحقيقية ؟

الملاحظ ان النظام ، اصبح يعيش في عزلة كبيرة عن الشعب ، حتى انه الغى مظاهرات المواسم الدينية ، التي كان يقيمها مثلا بمناسبة شهر رمضان . لقد تعود الحسن الثاني أن يحضر اثناء هذا الشهر مسامرات ليلية تدور حول تفسير الحديث الشريف والقرآن الكريم . هذه السنة ، تلك الليالي الدينية التي كان يجند لها كل علماء المملكة ، والتي كان الملك يحضرها بطبوله ونفيره . ويقال ان سبب الالغاء ، هو أن صاحب الجلالة مزعوج من تطورات حصلت بين الفقهاء والشراح والمحدثين نقلتهم الى صفوف المعارضة . الاستاذ علال الفاسي ، زعيم حزب الاستقلال ، وابرز قادة الكتلة الوطنية الجديدة ، الذي كان حتى السنة الاخيرة النجم اللامع لـدار الحديث ، يقف الان على الضفة الاخرى ، يقود المعارضة ، يطالب بانتخاب مجلس تاسيسي ، ويدعو الى الاصلاح الزراعي والتاميم . السيد احمد رضا جديرة ، الصديق الوفي ، الذي يدين بوجوده السياسي لصداقته الشخصية القديمة مع الملك ، والذي كان مديرا للديوان ، ووزيرا عدة مرات ومرشحا لرئاسة الوزارة اكثر من مرة ، وضع على الرف ، لان ليبراليته لا تناسب الاتجاه الجديد . الدكتور عبد الكريم الخطيب ، الذي لم يترك مناسبة دون أن يعبر فيها عن ولائه للعرش الشريف ، ابتعد هو الاخر عن الاضواء ، لان « اماله الديمقراطية » خابت »

واهل النظام انفسهم ، من عسكر وشرطة ، ووزراء وموظفين كبار ، واعضاء حاشية واعضاء دواوين عسكرية ومدنية ، واعضاء الاسرة المالكة ، ليسوا منسجمين تماما . لعبة العرب والبربر ، ضرب الاولين بالاخيرين ، داخل الجيش والبوليس والادارة ، منح الامتيازات لهؤلاء او اولئك ، اعطاء هذا الامعة او ذاك الثقة ثم حجبها عنه ، لاسباغ نعمتها على خصمه ، تبعا لاحوال المزاج الملكي ، كل ذلك خلق مناخا من الصراع والتنافس ، يمكن أن يكون هو نفسه سبب دمار النظام ، من الداخل .

باهي محمد

شؤون محلية

بيان شارل حلو وخطة لفلفة الفضائح

النظام كله في قفص الاتهام

كل يوم ياتي بوقائع جديدة تؤكد ما هو أكيد من ان اقدام بعض فصائل النظام على اثارة بعض جوانب الفضائح الكثيرة المرتكبة خلال السنوات الاخيرة ، انما هو جزء من وسائل الصراع والتنافس فيما بينها في معركة التنازع على السلطة والمنافع والنفوذ والاستئثار في التهام « الجبنة » ولكن هذه « الحرب » الدائرة من أجل تركيز قواعد التوازنات الجديدة للحكم مع بداية ولاية العهد الحالي لها حدود مرسومة لا يمكن ان تتعداها في مطلق الاحوال ، وهي محكومة بمقتضيات مصلحة الطبقة الحاكمة ككل .

واذا كان بعض الذين استخدموا سلاح الفضائح حاول ، عن هذا الطريق ، اثارة اهتمام الجماهير الشعبية ، وبالتالي جذبها الى الوقوف الى جانبه ضد الفرقاء الاخرين مستفيدا من انخداع اوساط منها بمظاهر هذه الحملة الديماغوجية ، فهو انما قصد فقط التهويل على خصومه وحملهم على اخلاء الساحة له ، او على الاقل ، اجبارهم على القبول بتنازلات اساسية لمصلحة التوازن الحاكم الجديد . أما الملايين المختلسة والتجاوزات المرتكبة فيظل المسؤولون عنها بعيدين عن كل عقاب وحسبهم ان يقبلوا بالتخلي عن امتيازاتهم — كلها او بعضها — الى فصائل اخرى من النظام يمثلها العهد الجديد .

في هذا الضوء ينبغي النظر الى قضية بعض الفضائح التي كشف النقاب عن بعض جوانبها غداة تشكيل حكومة سلام الحالية . فعلى الرغم من ضخامة هذه الفضائح فهي لا تمثل سوى جزء صغير جدا مما هو مرتكب فعلا ، ومع ذلك فقد سار الجدل حولها في الطريق المؤدي الى لفلفتها واسدال الستار عليها .. ذلك ان المضي في هذا المجال الى أبعد من الحدود المسموح بها امر لا بد ان يؤذي مصالح النظام الطبقي الاستثماري ككل ، خصوصا وان جميع فصائله ضالعة بنسب مختلفة في ارتكاب جرائم الاختلاس والفساد والرشوة واستغلال النفوذ ونهب الاموال العامة وما الى ذلك .

ويوم الاربعاء الماضي كان موعد المؤتمر الصحفي الذي دعا اليه الرئيس السابق شارل حلو للحديث في موضوع الفضائح والرد عى الاتهامات اتي تناولته شخصيا . وكان بعض فرقاء النظام ، ولا سيما صحيفة وزير الانباء والتربية غسان تويني ، قد هول على خصومه المنتمين الى الكتل الشهابية والمكتب الثاني الذين تصدوا للعهد الحالي وحلفائه ، بـ « القنابل » التي سيفجرها الرئيس السابق بحيث يكشف « جميع الاسرار » التي حفل بها عهده الذي كان غطاء لاستمرار الحكم الشهابي ، ويزيح النقاب عن الدور الفعلي الذي مارسته الاجهزة الشهابية النافذة في الادارة والجيش . ولكن « القنابل » المنتظرة لم تكن قنابل ، ولا حتى في مستوى « مفرقعات » الاعياد . وصحيفة « النهار » نفسها التي كانت تستخدم يوميا الرئيس السابق كـ « فزيعة » تهول بها على خصومها من القوى الشهابية ، اعترفت في سياق تقديمها المؤتمر الصحفي بأن شارل حلو اكتفى بـ « كشف نصف الغطاء عن بئر الاسرار » فقط .. فلماذا فعل ذلك ؟

الجواب واضح ويتناول عدة جوانب في وقت واحد ..

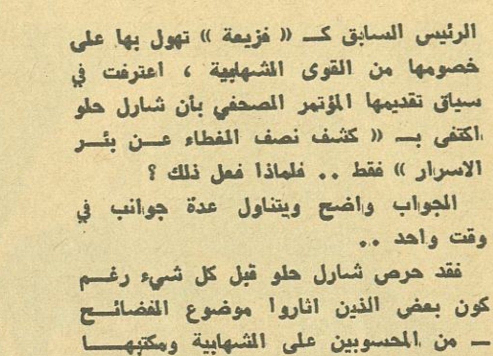
فقد حرص شارل حلو قبل كل شيء رغم كون بعض الذين اثاروا موضوع الفضائح — من المحسوبين على الشهابية ومكتبها الثاني — قد تناولوه شخصيا في اتهاماتهم ، على حصر القضية في اضيق نطاق مكتفيا بالدفاع عن نفسه بدلا من كشف أدوار شركائه في الحكم بل الحاكمين الفعليين خلال عهده .

على أن ابرز ما يلفت النظر في بيان حلو محاولته تصوير موضوع الفضائح بأن لا أساس له من الصحة وأن الذين اثاروه انما كانوا مدفوعين بأسباب سياسية وايحاءات خارجية ودوافع انتقامية .. وركز الرئيس السابق « مطالعته الدفاعية » على نفي وجود أي تواطؤ او مخالفة فيما يتعلق في موضوع الصفقات — الفضائح الثلاث : توسيع المطار والكابل البحري وراديو اوريان . وهو بذلك يكون قد تحمل المسؤولية عن عقد الصفقات الثلاث مع المؤسسات الفرنسية المختصة والتي ذكر بأن مقدار الاموال المهدورة فيها يبلغ حوالي ٧٠ مليون ليرة .

ومثل هذا الموقف من رئيس الجمهورية السابق لا يساهم مطلقا في تحقيق الهدف الذي رمى اليه من وراء المؤتمر الصحفي ، اي رد الاتهامات التي وردت على السنة بعض النواب وحفلت بها الصحف !

بالطبع فأن شارل حلو ، الذي أصبح بفضل توليه رئاسة الجمهورية أحد أقطاب هذا النظام ، يدرك جيدا الابعاد والمضاعفات الخطرة التي ينطوي عليها المضي في اثارة موضوع الفضائح . ولهذا فبالاضافة الى الاسباب الشخصية ، فأن موقفه يبدو مفهوما من وجهة نظر طبقية . ذلك انه لم يعد سرا بأن الفضائح الثلاث التي اثارها نواب شهابيون، لاسباب متعددة ، ومن بينها الاسباب التي ذكرها الرئيس السابق ، ليست سوى جزء صغير من عشرات الفضائح الاخرى المرتكبة خلال حكم مختلف العهود السابقة . فلو أمكن اجراء تحقيق نزيه وحازم — وهذا مجرد حلم طبعا — في ظل النظام الحالي — في جميع المشاريع الانشائية التي قامت بها الدولة والصفقات التي عقدتها مع المؤسسات والشركات الاجنبية لاكتشفَ أن كل واحدة منها تنطوي على فضيحة ، صغيرة كانت أم





شارل حلو اثناء القاء بيانه

كبيرة . وفي يقين المطلعين ان جميع الاعتمادات المخصصة لتنفيذ المشاريع الانشائية وعقد الصفقات يذهب نصفها — بطرق ووسائل مختلفة — الى جيوب المنتفعين في « شركة الحكم » ، من الكبار والصغار ، و في الادارة وخارجها .. وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى مشاريع مثل مرفأ بيروت ومعرض طرابلس والليطاني وكهرباء لبنان والسجن الحديث والاوتوسترادات والبولفارات داخل العاصمة واهراءات الحبوب والمباني الحكومية الخ ..

اجل ، ان اثارة موضوع الفضائح في ظل النظام الراهن ، ومن قبل بعض فصائله بالذات ، امر لا يهدف الى الاصلاح وتقويم الاعوجاج ومحاسبة المرتكبين واسترجاع الاموال المنهوبة منهم .. فمثل هذا الهدف لا يدخل في بال هؤلاء الذين يهمهم فقط اعادة النظر في توزيع المغانم والمنافع تبعا لتغير العهود وتبدل تركيب التوازنات السياسية التي تقوم عليها . وما زلنا منذ اعلان « استقلال » لبنان نسمع بالفضائح والاختلاسات ولكن لم يحدث مرة ان دخل مسؤول عنها الى السجن او استعيدت الاموال التي جناها عن طريق الاختلاس او استغلال النفوذ .

ولقد اتهم شارل حلو الاجهزة الشهابية — التي استخدمته كواجهة للحكم واختلف معها كلما حاول ان يستقل عنها ويعمل لحسابه — بانها كانت وراء حملة الاتهامات الموجهة اليه ، واشار الى دور بعض النواب والصحف في هذه الحملة . ولكنه تحاشى كشف أسرار هذه الاجهزة وهو العالم والخبير بها، مكتفيا بالتلميح بانه قد يضطر في المستقبل الى قول كل شيء .. وذلك على طريقة « الصحفي الشاطر » الذي يعرف « كيف تؤكل الكتف » ..

قال الرئيس السابق في مؤتمره الصحفي : « انا لست طالب شهادة حسن سلوك من احد » ، وان « حكم هذا العالم وانتقاداته لا تقاس بشيء حيال الحساب الذي نؤديه كلنا امام الديان العظيم وعدله الابدي » .. ولكنه سرعان ما اعلن اعتزازه بدفاع بعض السياسيين عنه : « جنبلاط دافع عني في جريدته .. والرئيس كرامي قال عني في مجلس النواب بصدق وبلطف ما قاله ودافع ما امكن عما سمي فضائح .. والرئيس اليافي اعطى تصريحا لاحدى الصحف وحرص على مراقبة نشره حتى لا يحرف .. والرئيس سلام رجل نقدره .. » وحتى المرحوم انور الخطيب استشهد بتصريح له في موضوع الكابل وراديو اوريان ..

على ان ثمة نواح اخرى مهمة كشف عنها الرئيس السابق تنطوي على اعتراف صريح بانه لم يكن سوى واجهة للحاكمين الفعليين .. فقد ذكر انه عندما فكر بالاستقالة اتصل بقائد الجيش اميل البستاني وطلب منه ان يترأس الحكومة لاجراء « انتخابات رئاسة » جديدة ، و « كان حصل ذلك لو لم يحولوا — اي المكتب الثاني — دونه » . ويقول ايضا عن مناسبة اخرى « وبعض الحاضرين (؟) منعوني ان اتصل بالجنرال » .. وردا على سؤاله عن مراقبة الاجهزة لجلسات مجلس الوزراء اجاب : « خطوطنا كلها مراقبة من اجهزة اجنبية .. وقيل لي في بداية عهدي ان العملاء والاجهزة ، يراقبون كل شيء عندنا . ان قصر سن الفيل وكذلك قصر بعبدا من زجاج ، فعلى شو المراقبة .. أمورنا مكشوفة ويكشف منها اكثر مما فيها » ..

كما أعلن الرئيس السابق بان جوزيف النجار الوزير السابق الذي لمع اسمه بقضية فضيحتي راديو اوريان والكابل اتصل به بصدد مؤتمره الصحفي : « النجار بيجهل العربي .. لكن صار يتصور بانه يعرف العربي ويعرف القانون ويقدر ان يواجه على التلفزيون .. جاء من أيام يقول لي اذا كان فيك تحط تفاصيل زيادة في بيانك .. اجبته : يا ابني هي التفاصيل اللي راح تخربك .. احتكر عشرين لجنة مما سبب له حساسيات وعداوات .. شو بدي اعمل .. » وبعد ذلك يضيف بانه — اي النجار — « ظلم » !!

ولكن ماذا عمل الرئيس السابق حيال مراقبة « الاجهزة الاجنبية » لقصر بعبدا وقصر سن الفيل — وهما من زجاج كما يقول — ولماذا سمح للاجهزة بان تحكم باسمه ، ومن الذي مكن جوزيف النجار بان « يحتكر عشرين لجنة » ؟ هذا السؤال لم يوجهه الصحفيون الذين استمعوا اليه وبالتالي لم يجب عليه .. غير انه كان قد استهل مؤتمره بقوله : « لا استطيع ان اتكلم عن كل شيء في مؤتمر صحفي وان اجيب بشكل كاف وبالتفاصيل عن عهدي » ..

وبعد فان المؤتمر الصحفي للرئيس السابق جاء ، خلافا لما توقعه البعض ، حلقة جديدة مدروسة من الجهود الجارية من اجل اسدال الستار عن القضايا المثارة ولفلفة الفضائح التي تزكم رائحتها الانوف . فقد أكد شارل حلو حرصه على ضرورة الحفاظ على مصالح النظام ككل وهو الامر الذي يقتضي نفي الفضائح وليس كشف المزيد منها .. وواضح أن تصريحات الرئيس السابق تضمنت كلاما يفترض أن يفهمه الفرقاء الاخرون الذين يهمهم ان يكشفوا فضائح اخصامهم ويحولوا دون كشف فضائحهم وهو الامر الذي يصعب السيطرة عليه اذا ما استمر اهل النظام في التراشق بالفضائح والاتهامات . والواقع ان النظام كله في قفص الاتهام .

بقلم

حسن فخر

طلاب

المعركة الطلابية تزداد وضوحاً

- ديمقراطية التنظيم الطلابي من اجل استمرار حركة المطالب واتساعها .
- ارتداد الاوصياء الى الصف الطائفي ينهي وصايتهم على الطلاب .
- الدولة « العصرية » توكل التعديل الى حراس التعليم الطائفي .

ما ان اثيرت قضية المعادلات، حتى انفجر الوضع الطلابي على الصعيد الثانوي ، فقد اندفع الطلاب الثانويون الى فتح معركة مع الدولة ، طرحت مصير النظام التعليمي الحالي. فمن سمات هذا النظام الاساسية : اعتبار اللغة الاجنبية كلغة اولى للتدريس، وجود عوائق متعددة للنجاح ، غلبة الطابع النظري على الدراسة ، هيمنة القطاع التعليمي الخاص على القطاع الرسمي .

وهذا الوضع كان يتلاءم مع حاجات فئات اجتماعية ضئيلة (ابناء الاقطاع السياسي والبورجوازية التجارية) قادرة بحكم اوضاعها على اجتياز مراحل التعليم وعلى ايجاد مجالات للعمل . أما وقد تزايدت حاجات الفئات الطلابية الشعبية الى التحصيل بعد نمو وعي الحركة الشعبية وبحكم تطور الاوضاع الاقتصادية ، فقد أصبح نظام التعليم الحالي عاجزا عن سد هذه الاحتياجات من جهة اولى ، او ان يزود المتخرجين بشهادات لا يوفر النظام الاجتماعي مجالات للعمل بها من جهة ثانية . وقد برزت ظواهر هذه الازمة في محاولات الدولة لتصفية الطلاب ، وفي بطالة « المثقفين » كما برزت في لجوء العدد المتزايد من الطلاب الى الشهادات الثانوية العربية ..

وقد جاءت قضية المعادلات لتكشف التناقض الاساسي في النظام التعليمي الحالي ،فانفجر الوضع وشهدت الحركة الطلابية اشكالا مختلفة من التحرك : اضرابات ، تظاهرات تاليف لجان ، عقد جمعيات عمومية ، اصدار نشرات .. الخ ، الا ان التحرك الطلابي اتخذ هذه المرة مسارا جديدا دفع بالمعركة الى مزيد من الوضوح : وبالفعل فقد تميز هذا التحرك بما يلي : وعي اوضح واشمل للمطالب الاساسية ، وضوح مواقف الاطراف المختلفة : الطلاب ، اللجان الوصية والمزعومة ، السلطة ، كما برزت اشكال جديدة في التحرك تشير الى اتجاه جديد ، يفسح المجال امام مشاركة واسعة لجماهير الطلاب ، ويقدم المزيد من الامكانية لرقابة ديمقراطية ، وهذا الاتجاه نواة حقيقية لعمل ديمقراطي طلابي .

— ديمقراطية التنظيم :

فمنذ التظاهرة الاولى (الثلاثاء ١٧—١١—٧٠) تنبه الطلاب الى قضية هامة واساسية طرحت نفسها بحدة خلال التحرك ، هي قضية التمثيل الطلابي . فقد ادرك الطلاب من خلال تجاربهم الماضية والحاضرة ان الثغرة الاساسية التي كانت تعيق نضالهم،هي فقدانهم الاداة التنظيمية ، اذ لاحظوا ان الاضرابات السابقة كانت ، خلا ازعاجها للسلطة ،تنتهي من حيث تبدأ ، لفقدان الوسيلة الفعالة التي يمكن لها ان تنسق بين المواقف لتوحيد التحرك ودفعه نحو الهدف النهائي .. فقد كانت الروابط تنتخب شكليا وتحت تاثير ادارات المدارس . ولذلك كانت تعلن الاضرابات بشكل فوقي دون وعي واضح للمطالب ، ودون مشاركة طلابية ، ودون الخضوع لمحاسبة فعلية ، كما انها كانت في الوقت نفسه تنهي الاضرابات اما على اثر وعود وهمية وطنانة من وزير ، او بتدخل الاقطاع السياسي والطائفي ، او بعد يأس الطلاب من التحرك بلا جدوى . لذلك بدأ الطلاب يتساءلون منذ بداية التحرك عن شرعية التمثيل : من يحق لهم أن يتكلموا باسم الطلاب ، ومن يحق لهم أن يتخذوا المبادرات ؟. وقد برز هذا المطلب التنظيمي المعبر عن نمو الوعي الطلابي الى جانب المطالب الاخرى ، كما ان رفعه كشعار الى جانب الشعارات التي كان يرفعها المتظاهرون كذلك تجلى تحقيقه عمليا بالدعوة الى عقد جمعيات عمومية في بعض المدارس . وقد حدثت نفس التساؤلات فيما يتعلق بلجان التعديل ، اذ اعتبر الطلاب ان مشاركتهم في تشكيلها يعتبر مطلبا اساسيا لا يمكن الرجوع عنه . وقد واجه الطلاب وزير التربية بهذين المطلبين (السماح لهم باقامة جمعيات عمومية لتشكيل لجان ، ومشاركتهم بتشكيل لجان التعديل) خلال المقابلات التي جرت في باحة الاونيسكو على اثر التظاهرات .. ويمكننا أن نلحظ هذا التطور الملموس في نمو الوعي الطلابي للمسالة التنظيمية اذا استعرضنا موقفهم ، من بعض اللجان المزعومة التي راحت تتصرف من وراء ظهرهم، ومن لجان التعديل التي شكلتها وزارة التربية .

— مصير الاوصياء

فقد استغل بعض الطلاب الذين لا يمتون بصلة الى الطلاب الثانويين ، والذين اطلقوا على انفسهم اسم « اللجنة المشتركة » استغلوا الوضع الطلابي المتحرك ، للتفاوض باسم الطلاب مع وزير التربية ، وقد سهل هذا الاخير امكانية التفاوض لحاجته الى طرف طلابي يتحاور معه . الا ان جماهير الطلاب اخذوا يشككون في امر هذه اللجنة التي نصبت نفسها وصية عليهم ، وقد تم فضحها خلال تظاهرة الخميس ٢٦—١١—٧٠ عندما وصل الطلاب المتظاهرون الى باحة الاونيسكو حيث اجبروا الوزير على النزول الى الباحة لطرح المطالب مع مجموع الطلاب لا مع « اللجنة المشتركة » التي كان يجتمع بها في مكتبه بشكل لصوصي وانتهازي .. وعندما كان الوزير يدعو الطلاب الى تاليف لجان تمثلهم كانوا يتحدونه بان يصدر قرارا يسمح لهم بانتخاب هذه اللجان في مدارسهم بحرية تامة وبشكل مستقل عن الادارات ... كذلك فان المهزلة التي مثلها وزير التربية خلال المقابلة التلفزيونية امام نفر من الطلاب الذين بان بعدهم التام عن مشاكل الثانويين ، هذه المهزلة دفعت الطلاب الى مزيد من التحسس لحاجة أساسية لا يمكن طرح المطالب بدونها ، اي الحاجة الى قيادة طلابية يملك هؤلاء الطلاب امكانية انتخابها على اساس برامج ، كما يملكون حق نزع الثقة عنها ، وحق مراقبتها ومحاسبتها ..

ان تطور خط التحرك الطلابي ، يدل بوضوح على أن الطلاب بدأوا يولون مسالة الشكل التنظيمي اهمية بارزة ، بدليل انهم ساروا طيلة هذه الفترة في خط يتعارض مع الخط الذي كانت تسير فيه « اللجان » ، كانت تفاوض وتحاور وتنطق باسم الطلاب ومن دون علمهم في المؤتمرات الصحفية .. ففي الوضع الحالي حيث لم يصر الى انتخاب لجان ،ليس لاحد ان ينطق باسمهم ، ولا يمكن له أن يكون وصيا عليهم .. لان هذه الوصاية تؤدي الى تمييع المطالب .

ازاء هذا التطلب الذي ابدته جماهير طلابية واسعة كان مصير اللجنة المشتركة متوقعا بعد أن ظهر زيفها وانكشف بعدها عن قواعد الطلاب . فقد بدأ الانقسام يدب بين اعضائها ... هذا الا ان بعض هؤلاء اخذوا يلجأون الى أركان الاقطاع السياسي والطائفي، لكي يجدوا لهم متكا ، فبئس المتكا والمصير.. وهذا ما كانت تريده السلطة ، اي احتواء الحركة الطلابية وصبغها بطابع سياسي طائفي محلي . الا ان تظاهرة الاثنين ٧ — ١٢ — ٧٠ ، كانت بليغة في دلالتها من حيث ان الطلاب الثانويين استطاعوا أن يعبروا عن وعيهم لمطالبهم وان يرفعوا شعاراتهم بعيدا عن مزايدات السلطة ومحاولات جريدة « النهار » لاستغلال الحركة الطلابية من جهة اولى ، وعن انتهازية الاوصياء من جهة ثانية .

— لجان التعديل ومفكرة الوزير

كذلك فان تجربة الطلاب في السنوات الماضية ادت بهم الى ان يشددوا على قضية تنظيمية اخرى ، هي قضية « لجان التعديل » .. فقد ثبت لهم انه لا يمكن ان تتم تعديلات جذرية وفي اتجاه ايجاد مناهج تحقق ديمقراطية التعليم وتسهم في خلق ثقافة وطنية تتلاءم مع أوضاع الطلاب وتطلباتهم .. لا يمكن أن تتم التعديلات في هذا الاتجاه ، دون أن يشارك فيها الطلاب واساتذتهم في المدارس الرسمية، وتعديلات سنة ١٩٦٨ اعطت ثمارها في العام الماضي حيث تدنت نسبة النجاح في البكالوريا القسم الاول بشكل مريع في المدارس الرسمية والمدارس الخاصة التجارية. وقد برز تحسس هذا المطلببردود فعل الطلاب ضد قرار الوزير بتشكيل لجنة من القطاع الخاص لتنضم الى اللجنة الملحوظة في مراسيم التعديل سنة ١٩٦٨ والتي يتالف اعضاؤها من رؤساء الجامعات وبعض الموظفين الاداريين . — ولا بد من التوقف قليلا عند مفكرة وزير التربية التي وضعها امام لجنة التعديل التي بدأت اجتماعاتها هذا الاسبوع ، لتكون كما تقول المفكرة منطلقا للبحث ليس الا . ولن نتطرق هنا الى مضمون المفكرة : تقسيم البكالوريات ، اهداف مراحل التعليم ،العلاقة بين هذه المراحل ، مضمون المواد . وانما يهمنا ان نوضح امرا هاما واساسيا : فقد بات واضحا ان الحديث عن لجنة التعديل هو شرط اساسي للحديث عن التعديل . والحديث عن اللجنة يجرنا الى معرفة مواقع اعضاء هذه اللجنة والوظائف التي يشغلونها على الصعيد التعليمي ، وبالتالي الاتجاهات الفكرية والسياسية التي يمثلونها . فهناك قسم اول ينتمي الى القطاع الرسمي ويتالف معظمه من موظفين اداريين لا يمارسون ولا يعانون مشاكله ، فضلا عن العقم الفكري والجهل التربوي الذي يسم اكثرهم . اما الحديث عن القسم الاخر المنتمي الى القطاع الخاص ، فهو حديث ذو دلالة اعمق . فقد انبثقت عن اللجنة الاساسية لجان فرعية لوضع مشاريع حول القضايا الاساسية موضوع البحث والتعديل . من هذه القضايا : اهداف التربية في لبنان التي تولى رئاسة اللجنة المختصة بها الخناطيوس مارون ، امين سر المدارس الكاثوليكية . اي الشخص الذي يدافع عن التعليم الخاص الطائفي وينطق باسمه، كما يظهر من خلال مواقفه من القضايا التربوية، فهو ضد تشجيع التعليم الرسمي وتوسيعه ، اي انه يقف في وجه نمو المؤسسات الرسمية التي يقع عليها عبء سد حاجات الفئات الطلابية الشعبية الى تعليم وطني

— البقية على الصفحة ١٥ —



الفرقة ١٦ تبحث عن الطلاب بعد « مظاهرتهم الطيارة »

التعليم

أوضاع الصنائع والتعليم المهني

طلاب الصنائع يجددو اضرابهم

جدد طلاب المدينة المهنية يوم الخميس الماضي اضرابهم العام بعد الاطلاع على نتيجة تجربة طلاب المعهد الصناعي مع الادارة التي لم تثمر سوى وعود معسولة من جهة ، وضغوط ارهابية من جهة ثانية ، الامر الذي ادى الى فشل الاضرابات السابقة التي كانوا قد اعلنوها .

ومن الواضح أن لعبة الادارة لم تنطل هذه المرة على الطلاب ، كما لم تفلح كافة التهديدات والضغوط في ثنيهم عن النضال لتحقيق مطالبهم بكل اقسام المدينة المهنية وذلك باضراب شامل كمرحلة اولى ليتصاعد — من ثم — ويشمل كافة مدارس التعليم المهني ، اذا لم تلب المطالب الطلابية المطروحة .

وتجاه هذا التصلب الطلابي قامت مديرية التعليم المهني باغلاق المعهد الصناعي والمطعم، وكافة فروع المعاهد الاخرى في المدينة المهنية اليوم الاثنين وذلك في محاولة لمنع الطلاب من الاعتصام فيها ومتابعة اضرابهم وبالتالي كسر الاضراب .

وكان طلاب المعهد الصناعي (١) في مدرسة الصنائع الرسمية قد قاموا منذ ثلاثة اسابيع باضراب مفتوح طارحين مطالب ملحة كان اهمها : اولا معادلة جامعية لشهاداتهم ثانيا ايجاد وظائف لهم على اساس المعادلة المطلوبة .

وقد بقي القسم الاكبر من الطلاب ، باستثناء الطلاب المتدبين للمعهد من الجيش اللبناني ، خارج صفوفهم مدة ثلاثة ايام دون احراز اية نتيجة سوى وعد من المدير بأن يدرس مشكلتهم . وقد كان اخفاق الاضراب في تحقيق اغراضه امرا محتما في الظروف التي قام بها والتي لا تختلف عن الظروف التي قامت بها اضرابات مشابهة في المعاهد الاخرى في المدينة المهنية : فقد بقي الاضراب ضمن حدود المعهد الصناعي ولم يتعداه الى بقية المعاهد التي يحمل طلابها مطالب مشتركة مع طلاب هذا المعهد ، مع العلم بأن المدينة المهنية تشكل وحدة بنائية ولا تعرف التجزئة التي تسود مباني الكليات في الجامعة اللبنانية مثلا . فضلا عن أن لهذه المعاهد مصانع ومختبرات مشتركة بعضها مع الاخر . الامر الذي ستغرب معه انغلاق فئة ما في المدينة في عملها المطلبي عن فئة اخرى الانغلاق التام الذي يعرفه العمل الطلابي المهني .

ويشكل هذا الاضراب حالة تكررت في السنوات الماضية . ففي السنة الدراسية الماضية قام طلاب السنة ثانية الكترونيك باضراب طالبوا فيه الغاء امتحان اخر السنة وبأن يتم تقييمهم على أساس امتحان نصف السنة . لانهم لم يتابعوا اي دروس نظرية خلال النصف الثاني من السنة بل اقتصر عملهم على الدروس العملية (تركيب تلفزيونات) ولما كانوا كلهم قد اجتازوا امتحان نصف السنة فقد عمدت الادارة الى محاولة تصفية قسم منهم . وقد بقي الطلاب مضربين لمدة تجاوزت الشهر عادوا بعدها فخضعوا للامتحان المقرر كما شاءت الادارة ! ولم يعرف طلاب الصفوف الاخرى بهذا الاضراب وطبعا لم يعرف طلاب المعاهد الاخرى به مع انهم يعانون مشاكل مشابهة تعرضهم لنفس النوع من التصفية .

من الواضح **أن العقبة الرئيسية في وجه أي عمل طلابي ان في المدينة المهنية ، او على مستوى التعليم المهني عامة ، هو التشتت** الذي تعاني منه اية حركة مطلبية تقوم بها اية فئة في قلب الصنائع ومختلف المؤسسات المهنية الخاصة والرسمية في المحافظات . من هنا فانه من الضروري تقديم عرض اولي عن اوضاع التعليم المهني والمشاكل المشتركة التي يتعرض لها طلاب هذا القطاع بمختلف فئاته منتسبين كانوا أم متخرجين (لا مجال للفصل بين هاتين الفئتين نظرا لالتصاق مصالحهما بشكل واضح : التثبيت مثلا) .. تلك المشاكل التي يثيرها موقع التعليم التقني في الاقتصاد اللبناني والتي تطال كل الفئات المرتبطة بالتعليم المهني على اختلاف فروعه . ان تحديد موقع التعليم التقني في البنية الاقتصادية اللبنانية من القطاعات المنتجة وقطاع الخدمات يؤدي الى استنتاج القضايا المشتركة لمختلف فئات التعليم المهني .

★★★

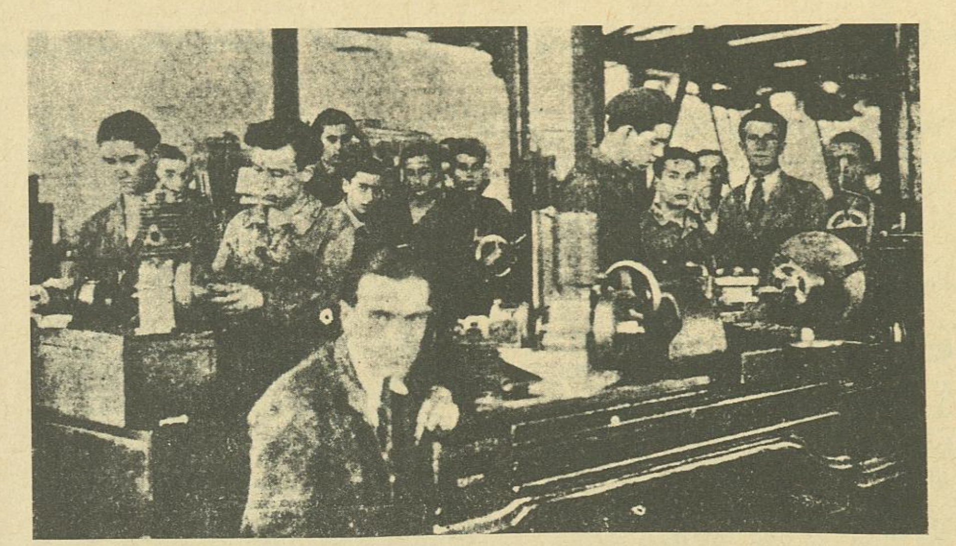
عندما تقدم خريجو البروفيه تكنيك والبكالوريا قسم اول تكنيك الى امتحان المرحلة الاعلى في مديرية التعليم المهني قالت لهم الادارة بلسان النافذين في هذه المديرية انها تريد اسقاطهم بحجتين :

أولا : فقدان حاجة سوق العمل لامثالهم .

ثانيا : افساح المجال أمام غيرهم من الطلاب الثانويين .

ان فهم هذين السببين يشكل مدخلا لفهم الدور الذي يقوم به التعليم المهني وعلاقاته بالقطاعات الانتاجية .

اخذت مدارس التعليم المهني والفني ، العامة والخاصة ، بالتوسع النسبي في السنوات الاخيرة الماضية (لم تزل نسبة طلاب التعليم المهني الى الطلاب الثانويين لا تتعدى الثلاثة بالمائة . وهذه النسبة مرشحة لان تصبح ١٠٪ خلال العشر سنوات القادمة والنسبة هذه مرتبطة اجمالا بالتوسع الصناعي) . ونحن اذا ما تفحصنا جداول توزيع الطلاب على الفروع المختلفة في السنين العشرين الماضية او تلك المرشحة للسنين العشر القادمة (راجع ملحق النهار الاقتصادي — الاحد ١٥ ت٢) نرى بوضوح **غلبة الفروع المرتبطة بقطاع انتاج الخدمات على حساب الفروع الاخرى المرتبطة بالقطاع الصناعي والزراعي.** وفيما يلي امثلة على انعكاس هيمنة قطاع الخدمات على توزيع الطلاب في المهنية الرسمية .



طلاب الصنائع اثناء فترة العمل

١ — يوازي عدد طلاب الفندقية عدد طلاب الصنائع برمته .

٢ — احداث بكالوريا فنية جزء اول وثاني وامتياز فني للاعمال التجارية والمصرفية والادارية الامر الذي أدى الى توسع هائل في ادارة التعليم (عشرات المصالح والدوائر) كانت من نتائجه عدم الاهتمام بالمدارس التقنية البحتة .

٣ — توسع الفروع التي تخدم توسع سوق الخدمات والترويج للسلع . وفرع الجاني والطوبوغراف (طرق — جسور — تخطيط اراضي) ، وفرع الالكترونيك (تركيب تلفزيون) وتقلص ، بالمقابل ، في فروع الصلب وصب المعادن (هناك صفوف لا طلاب فيها) المتعلق مباشرة بالتقدم الصناعي كذلك الميكانيك بكل اقسامه لدرجة انه لم يفتح صف السنة الاولى هذا العام لميكانيك الطيران .

يتضح مما تقدم ان الدور الذي يقوم به التعليم المهني منذ مطلع الخمسينات والذي سيقوم به حتى اخر السبعينات هو اعداد الكوادر العمالية الفنية القادرة على اتمام عملية توسع قطاع انتاج الخدمات .

وتجدر الاشارة هنا الى ان القطاع العام اي أموال المكلف اللبناني ، هو الذي يقوم بامداد هذه العملية ، ولكن هل خلقت الدولة لخريجي المدارس التي انفقت عليها الاموال الباهظة مجالات عمل تعيد اليها ما وظفته في اعدادهم ؟ كان الخريجون حتى مطلع ١٩٦٧ يعملون في القطاع العام . لكن هذا الباب اقفل منذ ١٩٦٧ ، فاضطر بعض الفنيين للعمل بصفة مياومين او متعاقدين . اما معظمهم فدخل سوق العمل في القطاع الخاص الذي يحكمه قانون العرض والطلب . وهذا بالذات مصير الطلاب الذين سيتخرجون في الاعوام المقبلة .

ضمن هذا التحليل يمكننا ان نفهم منطق الادارة في المدينة المهنية (الصنائع) في تصفيتها للطلاب المتقدمين لامتحانات المراحل الاعلى والتي لا مبرر لها سوى **افشال اعداد من هؤلاء لاجبارهم الى النزول الى سوق العمل باجور بائسة** لان هؤلاء لا يستطيعون ، نظرا لاوضاعهم الاجتماعية ، متابعة دراستهم في التعليم الثانوي .

هذا مع العلم ان العمل في القطاع الخاص لا يتطلب تقنية مرتفعة لاستيرادنا انتاجا مصنعا لا ينقصه سوى التركيب والصيانة .

وكما في القطاعات التعليمية الاخرى ، تمارس المؤسسات التعليمية الاجنبية دورا كابحا لنمو التعليم الوطني التقني . **فالجامعتان اليسوعية والاميركية — كما قال مدير المعهد الصناعي في مدرسة الصنائع للمضربين بصراحة تقفان في وجه تطور الصنائع لتصبح جامعة هندسية وطنية .** وذلك لتبقى هذه المهن وقفا على ابناء الطبقات البورجوازية القادرة على ارسال ابنائها الى تلك الجامعات .

وقد لمس الطلاب نفوذ هاتين الجامعتين عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ عندما قام طلاب الصنائع باضراب للحصول على معادلة لشهاداتهم . وكيف ان اللجنة التي اجتمعت لتقر ذلك كان اثنان من اعضائها مندوبين من الجامعتين اليسوعية والاميركية . وقد اضطر هذان لترك الاجتماع تحت ضغط الطلاب المضربين. **وطبعا لم يحصل الطلاب على المعادلة ما دامت الجامعتان الاجنبيتان تعارضان ذلك .**

ان عودة سريعة الى أسباب فشل اضراب طلاب الامتياز الفني — الذي اخذناه كمثل لنضال مطلبي في مدرسة الصنائع ، يعود بالدرجة الاولى الى انكماش هؤلاء الطلاب على انفسهم ، الامر الذي لم يسمح لهم بتصعيد اضرابهم ليشمل التعليم المهني في كل مرافقه: **فاصحاب المصلحة المباشرين في هذا الاضراب هم طلاب الامتياز الفني الذين يحاولون معادلة شهاداتهم بالشهادات الجامعية ودخولهم الفئة الثالثة دون مباراة في الكادرات الفنية .**

ان طرح المشكلة بهذا الشكل لا يستقطب فئات اخرى من الطلاب المهنيين .. **ولكن اشتراك طلاب التعليم المهني في النضالات المطلبية لا يتم الا بطرح المطالب المشتركة الجزئية والعامة لكل مجالات التعليم المهني. وان مضمون هذه المطالب تحددها لجان طلابية مهنية لا بد من تشكيلها على مختلف المستويات وفي مختلف المعاهد والمهنيات ، لجان تكون مهمتها طرح برنامج عمل يومي نابع من دراسة شاملة لاوضاع التعليم المهني في وضعه الراهن وعلاقاته ببقية القطاعات ، الطلابية والانتاجية .**

---

١ — سيقدم المعهد الصناعي هذا العام الدفعة الاولى من الخريجين ومع هذا فان الدولة لم تعترف به رسميا بموجب مرسوم ويحصل المتخرجون منه على شهادة امتياز فني بعد دراسة سنتين (٢٤٠٠ ساعة أي بمعدل ٤٠ ساعة اسبوعية) لحملة شهادة البكالوريا الفنية الجزء الثاني . وبعد دراسة ثلاث سنوات (٣٦٠٠ ساعة) لحملة البكالوريا قسم ثاني — فرع الرياضيات .

شهادة واقعية مع

حارس ليلي

من المدرسة التكميلية الى المطابع حيث اشتغلت من سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٦٨ وقد عملت سنتين في مطابع هيكل غريب و ٤ سنوات في مطابع النهار .

عينت حارسا في تموز ١٩٦٨ . يبلغ عدد حراس مدينة بيروت ٥٦٠ حارسا . بين هؤلاء ٣٠ حارسا يقبضون ولا يشتغلون ، وهم ملحقون شكلا بمناطق غير معروفة وبعضهم بوظيفة مراقب احتياط ، يكتفون بتوقيع اسمائهم وقبض رواتبهم لانهم أزلام فلان أو غيره .. أغلب الحراس أصحاب عائلات ، بينهم عدد لا بأس به ممن خدموا في الشرطة أو الجيش سابقا .

عدد ساعات العمل ست ساعات ، وهناك ٤ دوريات من الساعة ٦ و ١٢ و ١٨ و ٢٤ . هكذا يتساوى اجر ساعات الليل باجر ساعات النهار . من عنده واسطة يعمل في النهار تفضيلا للراحة ولامكان التلهي كما تلعب الوساطات في مسالة مناطق العمل .. والعمل مستمر دون أيام راحة اسبوعية ، انما هناك ٢٠ يوما كفرصة سنوية يدفع أجرها . ويمكن تقسيم عمل الحراسة الى ثابت (لا يتركه الحارس) ومرتكز (تحدد نقطتان في شارع على الحارس أن يكون في احداهما أغلب وقت عمله) ومتحرك (يسير الحارس في منطقة محددة) وليس هناك من أكواخ خاصة بالحراس . وهناك حوالي ٤٠ حارسا ينتمي أغلبهم الى دورة ١٩٦٨ لا أسلحة معهم ، عدا عن أن قسما من الباقين يتداولون فيما بينهم سلاحا واحدا لكل ٤ دورات .. شخصيا لا أحمل سلاحا ، ولم أطلق منذ تعييني حتى الان سوى ٨ رصاصات للتدريب .. ورغم أن للحراس حقا باستعمال هاتف الطوارىء فانهم لا يملكون مفتاحه.. ورغم الالبسة الرسمية للحراس فلا يسري عليهم ما يسري على رجال الجيش والشرطة بالنسبة للنقل المشترك ، فيدفعون ١٥ ق. للاتوبيس وليس هناك مراقبون يمرون على مناطق عمل الحراس الذين يوقعون على كشوفاتهم ٣ مرات . وهذا ما يسمى بالتفتيش . واذا تبين للمراقب تقصيرا من الحارس (غير موجود ، او جالس ..) فانه يقدم بذلك تقريرا للمراقب العام ويكون العقاب خفيفا كلما كانت الوساطة قوية . ويبدو أن مهمة الحراس الاساسية هي انتظار التفتيش وحراسة انفسهم منهم أكثر من اي شيء اخر . يقبض الحارس ١٦٥ ل. شهريا ، ويحصل كل سنتين على « درجة » اي على زيادة قدرها ١٥ ل.

وقد قام الحراس باضرابين حتى الان : سنة ١٩٦٠ وكان صائب سلام رئيس الوزارة وحصلوا على معاش العائلة ..

سنة ١٩٧٠ كانت مسالة الثياب هي أساس الاضراب . ففي كل سنة يحق للحارس بدلتان للصيف وللشتاء . ولما كان الحراس لم يحصلوا بعد على بدلة صيف ١٩٦٩ وبدلة شتاء ١٩٧٠ وقد اطل الموسم الصيفي لسنة ١٩٧٠ فقد اضربوا من اجل البدلات او التعويض عنها لان من يحتاج الى بدلة من الحراس يقصد رجال الشرطة ليشتري منهم وحتى الان مع الموسم الشتوي ١٩٧١ يستحق للحراس ٤ بدلات رسمية .

الى جانب المطالبة بالثياب في اضراب سنة ١٩٧٠ طالب الحراس كذلك برفع رسوم الحراسة والكناسة عنهم وبرفع معاشاتهم بنسبة ٥٠٪ بسبب غلاء المعيشه (كما حصل مع الاطفائيين) وليس ٢٥٪ . وأن يعتبروا مدنيين فلا يكون التفتيش تحت اشراف الشرطة كما طالبوا بأيام المراحه الاسبوعية وأيام الاعياد . طالبنا كذلك برفع المعاش الابتدائي من ١٦٠ ل. الى ٢٠٥ ل. ، وبزيادة ٤ درجات في سلم التدرج ، وبانتمائنا الى تعاونية (كنا من قبل في تعاونية موظفي الدولة ، الغوا ذلك وأخذوا منا البطاقات ، ولم نعد نستفيد من أي تعاونية).

وقد حصلنا على بعض الحقوق . فقد أقرت زيادة غلاء المعيشة بنسبة ٢٥٪ بدل الـ ٥٠٪ التي كنا نطالب بها (كان قد صدر قرار بذلك في الجريدة الرسمية في اب ١٩٦٨ ، وحين أعطونا هذه الزيادة في أيلول سنه ١٩٧٠ لم يطبقوا عليها المفعول الرجعي سوى لشهرين فقط).

وصدر قرار بزيادة رواتبنا من ١٦٥ ل الى ١٧٦ ل . (لم نقبض شيئا من هذه الزياده حتى الان) .

ووضعت درجتان فوق القيمة وزادت سنوات الخدمة مقابل ذلك أربع سنوات .

وقد كانت الدعوة للاضراب سرية ، اجتمع على أثرها (بعد يومين) في ٨ نيسان حوالي ٢٠٠ حارس في الملعب البلدي اتفقوا على لجنه قابلت المفوض والمحافظ وقائد الشرطه . فوعدوها بتحقيق المطالب فاعطتهم شهرا لذلك .

في ٨ أيار حضر حوالي ١٠٠ حارس الى الملعب اتفقوا على لجنة ذهبت لمقابلة المفوض . وكان على باب مكتبه شرطي يسجل أسماء الداخلين ، كما كان هناك رقيب ينصح ذوي الوساطات بالهرب . خرج المفوض ووعد بالسعي لتحقيق المطالب ، فحاول البعض أن يعتبر القضية انتهت و « يطول عمر المفوض .. » ولكن كان واضحا أننا لم نحصل على شيء . فاتصلنا بالصحف معلنين الاضراب واعتصمنا في الملعب البلدي .وما لبثنا ان انتقلنا في ٩ أيار صباحا الى دائرة الحراس في البلدية (المالية القديمة) واستمرينا في الاعتصام حتى يوم الجمعة ١٢ أيار . في هذا اليوم طرح البعض فكرة الامتناع عن العمل مما خلق تشويشا كبيرا في صفوفنا لان اغلب الكبار بيننا عسكريون سابقون يعتبرون موقفا كهذا تمردا على الرؤساء . وكانت الادارة في نفس الوقت تعطي ماذونيات وتقارير طبية لمحسوبيها لتخفيف عدد الحراس . كما ان اللجنة كانت مرتجلة وغير منتخبة مما سمح لعملاء الادارة بان يطرحوا مسالة التمثيل، وأن ياتي كل واحد ويقول انه يريد ان يكون في اللجنة . هذه الاسباب جميعا كانت وراء فشل الاضراب الذي انتهى يوم الجمعة المذكور .

ورغم أن معظم المطالب ان لم نقل كلها لا تزال دون تحقيق فان امكانية تحرك اضراب جديد تبدو ضعيفة جدا نظرا لانحلال الاضراب الاخير بعد اعتصام ونوم ٨ أيام على الخشب في دائرة البلدية ، دون أن يحقق شيئا . بالاضافة الى تهديد الادارة لبعض الحراس باحالتهم الى المجلس التاديبي بتهمة التحريض .

الحركة العمالية

ردود فعل نقابة الريجي والاتحاد العمالي العام على بيانات عمال وعاملات الغازية

أشرنا في الاسبوع الماضي الى ان عمال وعاملات الغازيه قد صححوا سير الاضراب . فبعد أن كانت خطتهم السابقة تقتصر على المراجعات المطاطة والمسوفه ضمن اجتماعات مغلقه بين لجنتهم والمسؤولين الدينيين والسياسيين وحتى النقابيين ، غيروا هذه الخطه وقرروا اقامة الصلة المباشرة مع عمال الريجي في الحدث وذلك لسببين : الاول لان العمال لا يمكن الا ان يتجاوبوا مع العمال ، وثانيا لان تحرك العمال في الحدث يشكل ضغطا اقتصاديا هاما على شركة الريجي ، مما يجبرها على حل قضية الغازية لصالح العمال.

وقد ثبتت صحة هذا الاتجاه بالممارسة العملية . فقام عمال وعاملات الغازية بزيارة عمال وعاملات الحدث حيث فوجىء الجميع : فوجىء عمال الحدث بوضع عمال الغازية الذين لم يكونوا يعرفون شيئا عن اضرابهم واسبابه . وفي ذات الوقت فوجىء عمال الغازية بالتأييد الكبير الذي لاقوه من قبل عمال وعاملات الريجي بعد ان شرحوا لهم كافة جوانب الوضع . حتى انهم تبنوا جمع التواقيع على ٥٠ عريضة وقعت بكاملها وارسلت الى النقابة التي كانت قد امتنعت عن التأييد بحجة عدم معرفة مدى تجاوب العمال في الحدث .

هذا بالنسبة للمنطلق الاول وبالنسبة للمنطلق الثاني وهو التأثير الاقتصادي فقد حصلت حادثة تعتبر مؤشرا هاما . فلقد قام وفد الغازية في اليوم الاول بمقابلة عمال الحدث اثناء فرصة العمال التي تمتد من العاشرة الى العاشرة والنصف وامتد الحديث حتى الحادية عشرة الا ربعا مما عطل العمل والانتاج لمدة ربع ساعة . وهنا أصدرت الشركة على الفور قرارا عممته على جميع البوابين بمنع دخول اي عامل او عاملة من الغازية الى المعمل .

هذا على صعيد الشركة ، اما على صعيد النقابة فلقد خلقت بيانات الغازية التي تجاوب معها عمال الحدث أزمة داخل النقابة حيث فتح العمال والعاملات سجل النقابة وأخذوا يناقشون اعضاءها فاتحين قضايا عديدة ابرزها : التزام النقابة الصمت على فصل ٧٠٠ عامل وعاملة موسميين سنة ١٩٦٥ على أثر الاضراب الذي واجهته الدولة بالمصفحات . يومها لم تحرك النقابة ساكنا .

وكذلك اخذ يتساءل العمال عن سكوت النقابة على عدم تسليم الشركة ثياب عمل للعمال والعاملات وعن تشغيل العمال بالمقاطعة وعن تعديل سلم الرواتب والرتب خاصة وأن النقابة مقبلة في ١٨—١٢—٧٠ على انتخاب ستة اعضاء جدد .

لقد بدأ الاعضاء النقابيون كل من حيث موقعه يرون في تحرك عمال وعاملات الغازية خطرا على قاعدته النقابية أو تعزيزا لها . فاليمين في النقابة وقاعدته بين الموظفين والعمال رأى في تحرك الغازية مجالا واسعا ليبين بـ « الملموس » ان النقابة الحالية لا تستطيع أن تفعل شيئا بدون جان التويني مع العلم ان التويني (كما أشرنا في مقالنا السابق في « الحرية ») قد استقال من مجلس النقابة « لاسباب صحية » ، ومع ذلك بقي في مجلس اتحاد نقابات المصالح المستقلة وفي مجلس الاتحاد العمالي العام .

أما « اليساريون » فقد وجدوا في تحرك عمال الغازية مجالا للعمل فتحركوا لجمع التواقيع لايصال صوت العمال الى كافة عمال الحدث . ورغم انهم ووجهوا بتساؤلات من قبل العمال والعاملات عن سبب عدم تحركهم حينما عمدت الشركة لطرد ٧٠٠ عامل وعاملة ، فقد استمروا يجمعون التواقيع ، وهذا موقف ايجابي يسجل لهم ، الا انهم عوضا عن أن يقدموا للعمال نقدا ذاتيا كما هو مفترض بهم لجأوا الى تبرير ذلك بمختلف الحجج « المقنعة » ، وابدوا تحفظا على خطة استمرار البيانات كي لا تكون منطلقا لاثارة العمال عليهم خاصة وانهم على ابواب الانتخابات الجديدة . في الوقت الذي كان من المفترض بهم ان يصدروا بيانات لتحديد مسؤولية مجلس نقابة الـ ٦٥ التي كان جان التويني عضوا فيها .

ان هذا الموقف يدل على طبيعة الممارسة اللاديمقراطية وطبيعة علاقتهم بالعمال . ففي النظام الداخلي ينص البند ٢٥ على وجوب عقد جمعية عمومية للعمال والعاملات كل ستة اشهر ، ومنذ عشرين عاما (اي منذ تاسيس النقابة) لم تعقد اية جلسة للجمعية العمومية . بالاضافة الى عدم وجود مجلس للمندوبين . وهذه الممارسة اللاديمقراطية افسحت المجال امام بقاء قيادة يمينية عميلة للادارة ، تربعت عشرين عاما على النقابة وحققت مكاسبها الشخصية على ظهر العمال والعاملات . وهذا ايضا ما اتاح المجال للنقابة الحالية بمماطلة عمال الغازية وعدم تبني اضرابهم تحت مختلف الحجج الواهية ، وابرزها انها غير متاكدة من تجاوب العمال .

وهذه الممارسة ايضا والتي ابقت العمال في موقف المتفرجين على ما يجري في النقابة ، دون محاسبتها الا بالمواسم الانتخابية على طريقة الانتخابات اللبنانية ، هي التي جعلت العمال والعاملات يقولون لزملائهم وزميلاتهن في الغازية اثناء لقائهم الاول بهم : نحن مستعدون لتأييدكم اذا وافقت النقابة . ولو كانت ثمة ممارسة ديمقراطية لكان موقف العمال اكثر حسما وحينئذ كانوا يقولون : اننا سنطلب عقد جمعية عمومية استثنائية لبحث الموضوع واجبار النقابة على تبني القضية .

وبالطبع فان هناك عمالا يعرفون هذه الاوضاع ، ولكنهم لا يعرفون السبيل الى تصحيحها . ولو كان التقدميون في السابق يصرون على مثل هذه الممارسة لما كانوا يطلبون ايقاف البيانات للمحافظة على تماسك مجلس النقابة الحالي بحجة الانقسام والخلاف الداخلي ، بدل أن يشرحوا للعمال في جمعية عمومية او عبر بيانات ما يجري في داخل المجلس وموقف كل عضو فيه حول مختلف القضايا ، وعلى الاخص قضية الغازية .

— البقية على الصفحة ١٥ —

ملاحظات عامة حول تطور الزراعة اللبنانية

العلاقة «الاستعمارية» التي تربط قطاع الخدمات بالزراعة :

ملكيّات صغيرة وعلاقات سوق رأسماليّة

يلقي الصراع الدائر حاليا في عكار بين الفلاحين وتحالف الاقطاع والرأسماليين مزيدا من الاضواء على مسالة تغلغل نمط الانتاج الراسمالي في الزراعة . ويكثف الصراع العكاري الى حد بالغ التوتر سلسلة من الظواهر التي رافقت وترافق الصدام الحاصل بين نمط انتاج رأسمالي مستحدث في الزراعة وانماط الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية التي تسير في طريق الزوال .

وفي الواقع فان الصراع الدائر في عكار ليس صراعا بين الفلاحين والاقطاع . ان السبب الاساسي للصراع هو التناقض ما بين مصالح الفلاحين المرتبطة بواقع الزراعة شبه الاقطاعي في المنطقة ورغبة اصحاب الاراضي في « رسملة » الزراعة العكارية اي في تنظيمها وفقا لاسس رأسمالية من جهة ، وفي ربطها بصورة كلية باقتصاد السوق السائد . بالتالي فأن مشاركة الاقطاعيين العكاريين في قمع الفلاحين وتهجيرهم من أرضهم لا ينبغي أن تدفعنا الى استنتاج من نوع ان الصراع يدور بين الفلاحين والاقطاع . فالدور الذي يلعبه الاقطاعيون لا يعبر عن مصالحهم كطبقة (اي كاقطاع) ، بل انه يمثل تحولهم الى رأسماليين أو تبعيتهم لمصالح راسمالية مستجدة . اي ان انتصار الاقطاع في الصراع سيكون معناه زواله كطريقة ونشوء طبقة بورجوازية ريفية . وتتضح هذه الوجهة من خلال سلسلة من الوقائع : توجه رساميل لبنانية (وعربية) للتوظيف في الزراعة في عكار ، ومحاولته تحويل الاراضي الى بساتين منتجة للحمضيات او الفواكه الامر الذي يتلاءم مع متطلبات السوق وبخاصة السوق العربية ، والعمل على تحطيم نظام علاقات الانتاج الحالي القائم على الضمان والحصة بغية استبداله بعلاقات راسمالية صرفة اساسها ادخال الالات وتحويل القسم الذي يبقى من الفلاحين الى عمال ماجورين . حصيلة هذا الوضع اعطاء الصراع الطبقي في منطقة عكار طابعا راسماليا اكثر انكشافا واكثر شراسة ان بسبب العلاقة الجديدة نسبيا التي سوف تربط العامل الزراعي « الفلاح سابقا » بسيده الجديد : الراسمالي ، او بسبب عجز قطاع التجارة والخدمات عن استيعاب الفائض السكاني الذي يفرزه هذا التطور .

نظرة على تطور الانتاج الراسمالي في الزراعة

هذا الوضع العكاري هل يمثل حالة استثنائية في الزراعة اللبنانية ؟ وهل يمثل التصادم بين نمط الانتاج الراسمالي المستحدث ونمط الانتاج شبه الاقطاعي والسوقي القائم حاليا في عكار حالة فريدة ، ام هو ، على العكس ، جزء من ظاهرة اكبر تشمل معظم الزراعة اللبنانية باوضاعها الحالية ؟ في الواقع ان الزراعة العكارية تتفرد الى حد ما من حيث بقاء علاقات الانتاج المتمثلة في الضمان والحصة ، فيما يماثل وضعها اوضاع الزراعة اللبنانية عامة من حيث الارتباط بالسوق . هذه الملاحظة تقودنا الى التساؤل عن نوعية انماط الانتاج السائدة في الزراعة اللبنانية هذا من جهة ، وكذلك عن مقدار وكيفية ووجهة تغلغل نمط الانتاج الراسمالي في الزراعة .

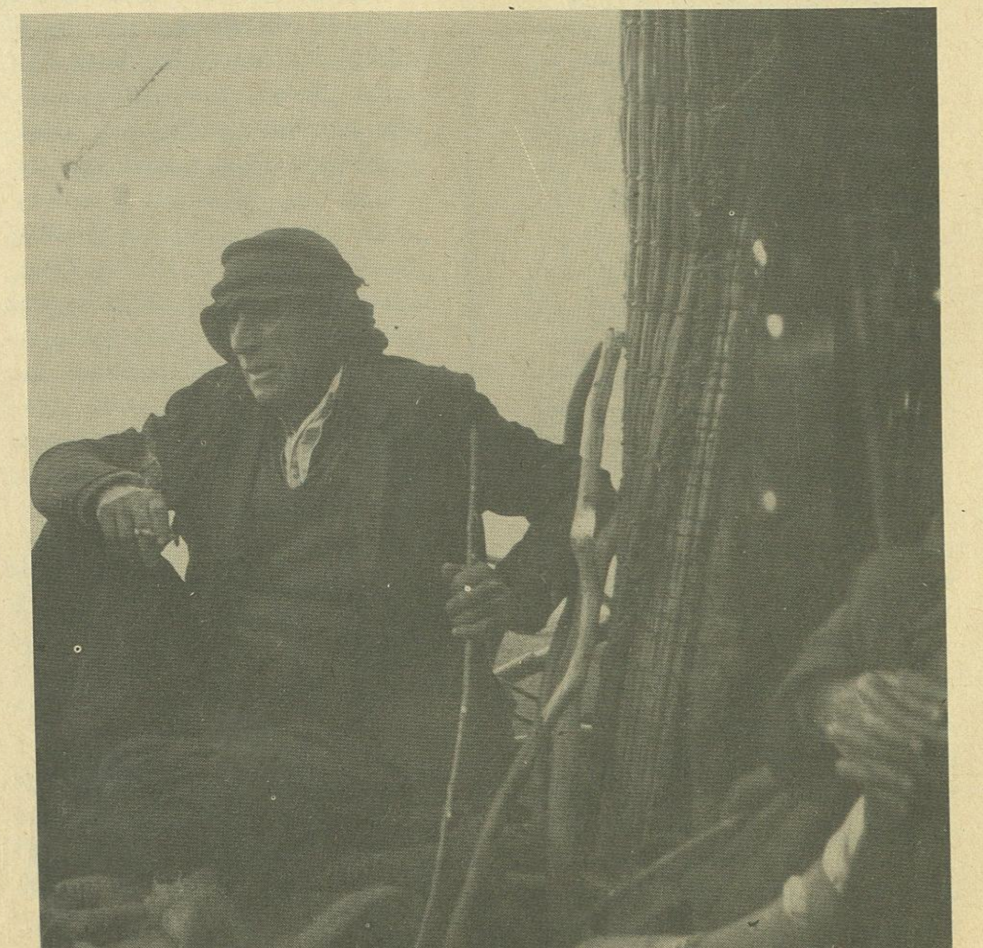
ليس بالامكان دراسة موضوع الزراعة كظاهرة منفصلة ومعزولة . ذلك ان الزراعة جزء من النظام اللبناني بحيث ينبغي دراسة بنيتها وسياق تطورها عبر تطور العلاقة بينها كجزء والنظام اللبناني ككل شامل . بالطبع فان التطرق الى النظام اللبناني يقودنا الى ابعد من حدود لبنان اي الى المجالات التي يتناولها دور النظام كوسيط بين السوق العربية والسوق الغربية الامبريالية. بتحديد اكثر ينبغي دراسة العلاقة بين راس المال التجاري والمصرفي السائد ، من جهة ، ونمط الانتاج السوقي الصغير السائد في الزراعة .

وقبل الدخول في تعداد الظواهر التي افرزتها هذه العلاقة يمكننا تقديم الملاحظات التالية كاشارات الى الاعتبارات المبداية التي تتحكم باطراف العلاقة :

١ — ان طبيعة النظام الاقتصادي اللبناني من حيث سيادة رأس المال التجاري والمصرفي توفر هيمنة التبادل على الانتاج اي سيطرة قطاع الخدمات على القطاعات المنتجة : الصناعة والزراعة واخضاع تطورها لاعتبارات مصالحه .

٢ — السمات العامة لراس المال التجاري والمصرفي من حيث اعتماده مبدأ الربح السهل والسريع وعدم قدرته على القيام بتثميرات ضخمة ذات مدى طويل ، وكذلك طبيعته كوسيط وتبعيته لرأس المال المالي الامبريالي الامر الذي يعني أن قدرته على التاثير في الاوضاع اللبنانية محدودة بحدود مصالح السوق الراسمالية العالمية . كذلك العلاقة الوثيقة التي تربط رأس المال في لبنان بالسوق العربية وحساسيته تجاه متطلبات واوضاع هذه السوق . واخيرا انصرافه الاساسي الى قطاع الخدمات .

٣ — طبيعة الانتاج السوقي الصغير في الزراعة . ونعني به ذلك النمط من الانتاج الذي لا يتميز عن الانتاج الراسمالي التام سوى في قضية واحدة : ان عملية فصل المنتج ، اي الفلاح ، عن ادوات انتاجه لم تتم بعد . أي أن العمل الزراعي الماجور لم يصبح سائدا بعد . في هذه الحال يتميز هذا الانتاج بتقسيم القطع الزراعية الى قطع صغيرة او متوسطة.



فلاح عكاري يستريح بعد فترة العمل

وهنا ينبغي التنبه الى المسالة التالية وهي أن هنالك فرقا بين ملكية الارض التي تظهر قدرا من التمركز — وجود نسبة كبيرة من الملكيات الكبيرة والمتوسطة — وزراعتها الفعلية التي تتم على اساس تجزئتها الى قطع صغيرة عبر علاقات الايجار او الضمان او سواها .

لنحاول فيما يلي أن نستعرض اهم الظواهر التي عرفتها الزراعة اللبنانية في الظواهر التي عرفتها الزراعة اللبنانية في ثلاث مراحل : ما قبل الزراعة ، الظواهر التي تتناول نمط الانتاج الزراعي نفسه ، ما بعد الزراعة .

الظواهر الاساسية في مرحلة ما قبل الزراعة الفعلية

١ — الارتباط بالسوق . كانت منطقة جبل لبنان اولى المناطق الزراعية التي ارتبطت بالسوق الامبريالية وذلك عبر زراعة اشجار التوت وتربية دود القز لانتاج الحرير الذي كان يتم تصديره الى فرنسا بصورة خاصة . بالطبع اتخذت هذه العلاقة طابعا استعماريا واضحا : قدرة السوق العالمية على فرض نوع الزراعة والانتاج الزراعي ، قدرتها على تحديد أسعار شراء المحاصيل ، وكذلك دخول رأس المال المالي الغربي طرفا اساسيا في عملية تمويل بعض العمليات الانتاجية او المتعلقة بالانتاج كتسليف اصحاب معامل حل الشرانق ومستوردي البذار ومصدري الشرانق. بالتالي كانت عمليات التسليف والتمويل تتيح لراس المال الغربي ووسطائه المحليين اقتطاع قسم من فائض القيمة الزراعي بصورة مباشرة . من جهة اخرى لم تؤد هذه الصلة بالسوق الى تحويل انماط وعلاقات الانتاج الزراعية القائمة وانما تعايش الارتباط بالسوق مع القاعدة الانتاجية شبه الاقطاعية ، وتكتسب هذه الظاهرة اهمية أكبر من حيث انها تشكل نموذجا مصغرا ، ولو ضمن حدود ، لعلاقة راس المال المالي بالزراعة في ظل نشوء وتطور النظام الاقتصادي المالي في لبنان وتوفر اشارات لوجهة التطور التي عرفتها الزراعة حتى الان .

وقد دخلت عملية الارتباط بالسوق مرحلة جديدة في الخمسين عاما الماضية ، اي مع نشوء وتطور النمط الانتاجي السائد في لبنان: نمط انتاج الخدمات . ويمكن تبين اهم الملامح في هذه المرحلة عبر عدد من الظواهر الجزئية :

١ — اولى هذه الظواهر القضاء التدريجي وشبه الكامل على الزراعة الهادفة الى الاكتفاء الذاتي . وترتبط هذه الظاهرة بحاجة قطاع الخدمات (والصناعة جزئيا) الى ايد عاملة ، الامر الذي وفرته هجرة اعداد غفيرة من القرويين الى المدن — غير ان المغزى الاساسي لها هي توسيع السوق المحلية لمصلحة توسع هيمنة الرأسمالية المحلية والاجنبية ، كذلك كونها تشكل شرطا لا بد منه امام المراحل التالية من تطور الزراعة .

٢ — الظاهرة الثانية هي اضعاف الزراعات التقليدية كالحبوب وازدهار انواع من المزروعات القابلة للتصدير — دون مزاحمة كبيرة ، وبالاخص في ظل الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية — كالفواكه والحمضيات والخضار . ويمكن تبين ذلك من الجداول التالية :

النسبة المئوية لمختلف السلع الزراعية حسب قيمتها ضمن الانتاج الزراعي العام (معدل ٦٤—٦٦)

السلع	النسبة
الفواكه	٣٥ر١
الخضار	١٠ر٧
اللحوم	١١ر٠
البيض	٧ر١
منتجات الالبان	٩ر٢
التبغ	٦ر٢
الزيتون والزيت	٦ر٩
الحبوب	٤ر٩
البطاطا	٢ر٩
السكر	١ر٢
سلع اخرى	٤ر٨
المجموع	١٠٠ر٠

جدول توزع المساحات المزروعة حسب اهم السلع الزراعية (معدل ٦٤ — ٦٦)

السلع	النسبة
الحبوب	٤١ر٢
الفواكه	٢٤ر٢
الخضار	١٣ر٨
البقول	٦ر٦
الزيتون	١٠ر٢
التبغ	٣ر٠
محاصيل السكر	١ر٠
المجموع	١٠٠ر٠

٢ — التسليف والتمويل . ويؤمن هذه العملية المرابون والتجار والفروع المحلية للمصارف . وقد اشارت « الحرية » في العدد الماضي الى دور البنوك في نهب مزارعي الدخان حيث يقوم البنك بتسليف المزارع مبلغا يتناسب مع حجم رخصته على ان يستردها حال تسليم المحصول للريجي . بالطبع تتيح هذه العملية للمرابين نهب قسم من فائض القيمة الزراعي ، الامر الذي ينعكس ، مع سواه من مجالات النهب ، في تحديد قدرة الفلاح على تطوير اوضاعه .

٣ — الايجار والضمان . هنا يتمكن راس المال العقاري مباشرة من نهب جزء من فائض القيمة بمجرد تاجير الارض للفلاحين . ويبرز الاستغلال المزدوج في مناطق كالبقاع حيث يقوم صاحب الارض بتاجيرها للتجار الذين يقومون بدورهم « بتضمينها » للفلاحين .

٤ — تامين السلع الضرورية للانتاج الزراعي ، كالسماد ومواد الرش والالات ، في هذه الحالة يخضع الفلاح لاسعار السوق العالمية التي لا يد له في تقريرها ، هذا من جهة ، كما تتحكم فيه من جهة اخرى اعتبارات القوى السياسية المحلية كما حصل في قضية السماد حين اجازت الدولة لشركة « اسو » احتكار بيع السماد بسعر يفوق السعر العالمي بـ ٥٠ ليرة للطن .

الظواهر الاساسية في مرحلة الانتاج الزراعي الفعلي

ظواهر التطور الراسمالي التي شهدتها الزراعة هي التالية :

١ — وجهة التمركز المعتدلة ولكن الملحوظة التي شهدتها الملكية الزراعية الامر الذي يمكن الاستدلال عليه من الاحصاءات القليلة المتوافرة وبخاصة احصائي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ حيث تظهر مقارنتهما حدوث انخفاض كبير نسبيا في عدد الملكيات التي تتراوح بين ١٠ و ٥٠ فدانا مع زيادة عدد الملكيات التي تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فدان ومع زيادة في التمركز بالنسبة لعدد المالكين في الملكيات التي تزيد على ١٠٠ فدان .

٢ — نشوء قطاع من الزراعات الكبيرة والمتوسطة وبخاصة في المناطق التي لم تزل منها الملكية الاقطاعية ، وبالتالي نشوء طبقة من العمال الزراعيين الدائمين او الموسميين . وهؤلاء محرومون من عدد من المكاسب التي حققتها الطبقات الكادحة في المدن : فهم محرومون من حق التنظيم النقابي ، ولا يخضعون للحد الادنى للاجور ولا يستفيدون من الضمانات الاجتماعية المختلفة .

٣ — لا زالت الاعمال اليدوية هي الغالبة في معظم قطاعات الزراعة اللبنانية . وتذكر « النهار » في ملحقها الاقتصادي والمالي المخصص للزراعة ان « السبب الاساسي لارتفاع كلفة انتاجنا الزراعي ، وخاصة من الفاكهة ، يعود الى اليد العاملة » ويبين احد جداول النهار الاحصائية بان اليد العاملة تمثل ٤٠—٧٠ بالمئة من كلفة الانتاج . كما يبين جدول أخر بان الاكلاف غير الثابتة قد تنخفض الى النصف في بعض المجالات اذا ما تم استبدال اليد العاملة بالالات .

برغم ذلك تفيد الاحصاءات بوجود اتجاه الى توسيع استخدام الالات — الجرارات — في الزراعة . وبرغم عدم اشارة الاحصاءات الى توزع هذه الجرارات على المناطق فان الاغلب انها توجد في مناطق البقاع حيث تتوفر الملكيات الكبيرة . وتبين احصاءات وزارة الزراعة ان عدد الجرارات قد زاد باكثر من ١٠٠ بالمئة في الفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٧ ، فقد ارتفع عدد الجرارات ، من مختلف الانواع ، من ١٤٦٠ الى ٣٥١٣ جرارا . واذا كانت النهار تتوسل كلفة الانتاج مبررا للالحاح على استبدال العمل اليدوي بالالات فانها تتجاهل السبب الحقيقي وراء عدم استعمال الجرارات على نطاق واسع في الزراعة : النهب الذي يتعرض له المزارعون وبالتالي عجزهم عن مراكمة الرساميل الضرورية للمكننة. ان النهب الذي يتعرض له المزارع يتزايد باستمرار بمقدار تخليه عن الانتاج السلعي الصغير — الذي يستوجب تضخيم الاعمال اليدوية — وانغماسه في اتجاه « الرسملة » . فالمكننة تفسح مجالا اوسع امام النهب الذي يمارسه المرابون والبنوك وشركات استيراد الالات . كذلك فان توفر ايد عاملة رخيصة — وخاصة اليد العاملة السورية — يشكل عقبة امام « مكننة » الزراعة .

٤ — نشوء وتطور قطاع « الثروة الحيوانية » اي تربية وانتاج المواشي والدواجن ومشتقاتها . وقد بلغ الانتاج الحيواني في لبنان ثلث الانتاج الزراعي العام وفقا لارقام ١٩٦٨ . وتفسح حاجات السوق الداخلية مجالات اخرى امام توسع هذا القطاع حيث ان لبنان يستورد اربعة اخماس ما يستهلكه من اللحوم وثلاثة اخماس ما يستهلكه من الحليب ومشتقاته . وتفيد الارقام باستمرار الزيادة في استيراد هذه المواد وكذلك باستمرار ارتفاع اسعارها . هنا يمكن ملاحظة ان نشوء مصانع الالبان والاجبان يشكل خطوة الى الامام في مجال فصل الزراعة عن الصناعة الامر الذي يفرضه منطق التطور الراسمالي . كذلك فان هذه المصانع — بالاضافة الى مزارعها — تبقى ضمن مجالات النشاطات التي لا تتطلب رساميل ضخمة جدا .

ظواهر مرحلة ما بعد الانتاج الفعلي

١ — عملية التسويق . تتيح هذه العملية للتجار والوسطاء واصحاب البرادات نهب قسم ضخم من فائض القيمة الزراعي عن طريق اخضاع المزارعين لاسعار سوق لا يد لهم في تقريرها . ويتطلب تقدير النسبة التقريبية لما يجنيه التجار والوسطاء مقارنة اسعار السلع كما يبيعها المزارعون باسعارها في السوق المحلية والخارجية . وتوفر مثل هذه الدراسة لتطور الاسعار — وبالتالي ارباح الوسطاء — مؤشرا اخر لتطور الزراعة عامة . وهنا ينبغي التنبيه الى مسالتين : ان النهب الذي يتم عبر عملية التسويق ياخذ حجما مضاعفا حين يترابط التسليف بالتسويق كما يتم في بعض المناطق ، كالبقاع مثلا . فالمرابي الذي يقدم القروض للمزارع هو نفسه التاجر الذي يشتري المحصول . هنا يرغم التاجر — المرابي المزارع على بيع محصوله في أوقات انخفاض الاسعار وذلك بفعل وجود كمبيالات بالمزارعين الامر الذي يعني استفادة المصارف لمصلحة التاجر — المرابي يتوجب على المزارع تسديدها في وقت محدد . وثانيا ان التعامل « بالشيكات » يغلب في علاقة التجار من قطاع لا تساهم بتطويره . لذلك فان لجوء التجار الى الاقتراض من البنوك يعني ان هذه الاخيرة تساهم في نهب جزء من فائض القيمة الذي ينتجه الفلاحون .

٢ — الصناعات الزراعية . في هذا المجال يلاحظ نشوء عدد من المصانع التي تتولى تصنيع وتحويل الانتاج الزراعي كمصانع الماكولات المعلبة والمصير وسواها . وكذلك مؤسسات التوضيب .

خلاصة هذه الظواهر اذن ان نمط العلاقة السائد بين رأس المال التجاري والمصرفي والزراعة في لبنان هو نموذج عن العلاقة الاستعمارية التي تقوم على استغلال قطاع متقدم لقطاعات متاخرة عبر الابقاء على علاقات الانتاج السائدة فيها ونهبها عبر علاقات السوق . على ذلك فان عملية « رسملة » الزراعة تقتصر اساسا على العمليات « الخارجية » ولا تطال الانتاج نفسه .

من جهة اخرى فان تقييم مسالة الامكانات المفتوحة للتراكم امام المزارعين تتطلب دراسة تفصيلية لكل زراعة على حدة ، دراسة تتناول مجمل الزراعة وبخاصة تكاليف الانتاج والنهب الذي يتم عبر التسويق وبالتالي الفائض الذي يتبقى للمزارع. وتزداد اهمية دراسة كل زراعة على حدة بسبب تنوع العوامل المؤثرة فيها وبالتالي تفاوت اوضاعها . على سبيل المثال فان مزارعي الدخان الصغار هم اقرب الى العمال الزراعيين بمعنى ان ما يتبقى لهم كارباح لا يزيد على قيمة قوة عمل الفلاح مع اسرته . اكثر من ذلك فان امكانية الاحتكار عبر المنافسة معدومة في زراعة الدخان ذلك لان الاحتكار القانوني لشركة الريجي يشكل عقبة اساسية في وجه التطور «الطبيعي» لهذه الزراعة .

الجرود في عكار



العالم

اللاوس

حقل لتجربة اشكال الحَرب المعَادية للثورة

كاتب المقال ، نوحام شومسكي ، أحد كبار علماء اللغة في عالم اليوم . وهو باحث في المعهد التكنولوجي في ماساشوسيت ، في الولايات المتحدة . ومقاله هذا يفضح بعض جوانب الموقف الاميركي في اللاوس حيث تخاض ، حسب قوله ، « حرب متسترة » ..

ما هي الدروس التي استخلصها المسؤولون عن السياسة الاميركية من حرب الهند الصينية ؟ سيكون للجواب نتائج بعيدة المدى ، بلا شك . وفي هذا الصدد ان تجربتهم في اللاوس ذات اهمية كبيرة . واذا كان التدخل الاميركي في فيتنام يعتبر كارثة ، فالعمليات في اللاوس تثير ردود فعل مختلفة* .

ومنذ وقت قريب فسر اختصاصيان في قمع الانتفاضات ان المهمة كلها ذات طابع عملي ، وهي من الحياد ، بالمعنى الاخلاقي للكلمة ، بقدر قوانين الفيزياء . فالمشكلة ، بايجاز ، محض تقنية . والغاية هي اقامة سيطرة الفئات الاجتماعية المنتقاة من المجتمع ، الذي يجري فيه اختبار قمع الانتفاضة وفي المتناول تشكيلة من الاساليب ، بدءا بالتطوير الزراعي واستيراد الاغذية وانتهاءا بطائرات ب-٥٢ ، وتدمير المحاصيل : وتقوم مهمة المسؤولين السياسيين على دمج تلك الاساليب بحيث تكون أفضل الحظوظ للابقاء على النظام الاجتماعي المسموح به .

يعتقد كثير من نقاد التدخل الاميركي في فيتنام ان النتائج المحصلة في اللاوس مشجعة . وكان للسناتور جاكوب جافيتس ان يقول : « هذه ، على الاقل ، حرب ناجحة » ، ويعتبر السناتور ستيوارت سيمنجتون ، وهو من أنصار عمل القوى الجوية منذ وقت طويل ، ان النتائج التي حصل عليها في اللاوس دليلا على صحة وجهة نظره فقال ان عمليات القصف في فيتنام الجنوبية لم تكن صائبة ، لانه كان يفرض تقييدات كثيرة على الطيارين ، لكننا في اللاوس « نستعمل القوة العسكرية دون قيود » والنتائج هي أكثر » .

حرب مستترة

ان ردود فعل كهذه تبين ، قبل كل شيء ، الى اي حد تقوم المعارضة للتدخل في فيتنام على تقدير تكاليفه وهزائمه . وهي تكشف علاوة على ذلك الجهل المستمر بالوضع الحقيقي في اللاوس ، كما ترويه شهادات اللاجئين ، والذين لم يحضروا بالطبع نقاشات مجلس الشيوخ ليجادلوا بصحة تاكيد السفير ويليام سيللفان ، على أنه لم يضرب سوى الاهداف العسكرية ، « اما القرى او سواها من الاماكن السكنية فهي خارج نطاق العمليات الجوية الاميركية » و « الفيتناميون الجنوبيون يدفعون السكان خارج دائرة هذه العمليات » . هناك ادلة لا تدحض تبرهن كذب هذه التاكيدات ، لكن هذه الادلة غير واسعة الانتشار .

* عن « لوموند ديبلوماتيك » الصادر في كانون الاول ١٩٧٠ .

الواقع هو أن الانتصارات الاميركية في اللاوس تعود جزئيا على الاقل الى الكتمان الذي يحيط بهذه الحرب فقد كانت حرب اللاوس حربا « متسترة » ... فالصحافيون الذين تابعوها نادرون ، وحتى الشيخ فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية صرح قائلا انه « لا يدرك ابدا اننا كنا نخوض حربا فعلية » حتى نقاش مجلس الشيوخ في تشرين الاول ١٩٦٩ .

وقد عبر الشيخ سيمنجتون هو الآخر في مناسبات متعددة عن دهشته امام اتساع الحرب الاميركية وخيبة امل الاجهزة التنفيذية الحكومية أمام الامر .. وقد أدت النقاشات التي نشرت محاضرها في نيسان ١٩٧٠ الى كشف السر ولو بصورة محدودة . وفي هذا التاريخ كان قصف اللاوس مستمرا منذ ست سنوات كما كان قد اتخذ طابعا بالغ العنف منذ سنتين ومعظم القصف كان يتم في شمال اللاوس بعيدا عن طريق هوشي منه . وقد روى اللاجئون ان المدن والقرى والمزارع قد هدمت في مناطق اسعة من البلد ، كما اكد هذه الشهادة عدد من المراقبين الغربيين .

وقد روى عدد كبير من اللاجئين انهم كانوا يعيشون في كهوف وانفاق خلال فترات طويلة ، كما كانوا يتوغلون في الغابات تبعا لاتساع القصف . وقد صرح هارب من الباتت ـ لاو أن مدينة سام نيط هدمها القصف عام ١٩٦٥ .

ويروي اللاجئون والاسرى أن القصف لم يثمر على الصعيد العسكري . وهذا ما يمكن فهمه بسهولة . ذلك ان جنود الجيش الشعبي الفيتنامي وجنود الباتيت ـ لاو يختبئون في الغابات بعيدا عن الاهداف المرئية . وقد استنتج تقرير للجنة كنيدي الفرعية (٢٨ ايلول ١٩٧٠) ان هدف القصف هو « هدم البنية التحتية المادية والاجتماعية للمناطق التي يسيطر عليها الباتيت ـ لاو ، عدا الحيلولة دون التسرب الفيتنامي الشمالي » .

وتثبت الادلة المتوفرة ان اول هذين الهدفين قد تم بلوغه اما الثاني فلا . لذلك نجحت الحرب المتسترة في امرين : اولا في هدم البنية التحتية المادية والاجتماعية للمناطق التي يسيطر عليها الباثيت لاو والتي يفيء اليها اكثر من ثلث السكان . والامر الثاني في حفظ هذه المهمة في خفاء نسبي دون أن يتردد ذكرها او أن تنشر تقارير تفصيلية ، كما حدث بصدد جهود او أعمال مشابهة في فيتنام .

النفقات

لقد نجحت الحرب الاميركية في اللاوس جزئيا في أمور أخرى ، فاذا قارنا كلفة هذه الحرب بما حدث في فيتنام لبدت أقل ارتفاعا . ويقدر تقرير لجنة كنيدي الفرعية « أن العسكريين صرفوا خلال الفترات الاساسية أربعة ملايين وستماية ألف دولار يوميا كلفة قصف المناطق اللاووسية » . ولا نعلم مقدار المساعدة العسكرية المباشرة التي تعطى للاووس لكنها قد تصل الى ٥٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٦٢ . وقد بلغت أكثر من ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٢ ومستوى أكثر ارتفاعا عام ١٩٧٠ وبالطبع نجهل مصروفات وكالة الاستخبارات المركزية .

يورد تقرير لجنة كنيدي الفرعية ثلاثة برامج في اللاووس عدا عمليات القصف : « ١ ـ انشاء ادارة مدنية يشرف عليها الاميركيون بالاضافة الى بنى السلطة الملكية اللاووسية . ٢ ـ دعم ومراقبة حرب ارضية تقوم بها بصورة أساسية تشكيلات شبه عسكرية مؤلفة من القبائل الجبلية كقبائل ميو . ـ ٣ ـ تنظيم وحماية عمليات اجلاء واسعة للقرويين المقيمين في مناطق الباثيت لاو وذلك لحرمان العدو من مساندة السكان » .

وقد لاقت هذه البرامج النجاح الذي لاقته عمليات القصف الواسعة . ويخلص التقرير الى أن الادارة المدنية التي يشرف عليها الاميركيون قد نجحت في « الحيلولة دون غرق الحكومة » وفي « انقاذ مظهر حكومة محايدة في نين تيان » تتمتع بسلطة اسمية « على الاقل في المنطقة الاستراتيجية التي تقع في وادي ميكونج على حدود تايلنده » . وهذا مما يخدم اهداف أميركا البعيدة المدى . والمتحدثون باسم الادارة الاميركية يعترفون بعض الاعتراف بان احد اهداف الجهد الاميركي في لاوس هو كسب وقت لحساب التنمية التايلاندية التي شكلت الدعم الاساسي للجهد الاميركي في جنوب شرق اسيا .

اما الحرب الارضية فلم تنجح ، الا بصورة جزئية فالمقاتلون الشيوعيون يبدون اكثر قوة من قبل ، بينما تشتت الميو . والارجح ان نصف سكان ميو فقط ، الذين كان عددهم ٤٠٠٠ الف منذ عشر سنوات ، قد نجوا من الحرب الارضية التي خاضوها بقيادة الاميركيين . لكن الخسائر الاميركية بقيت ضئيلة . مما يفسر خفوت ردود الفعل في أميركا وقلة الاهتمام بالموضوع . وهذا ايضا عنصر ضروري لنجاح قمع الانتفاضة الثورية .

اما البرنامج الثالث الكبير ، اي اجلاء المدنيين فقد « ولد » مئات الالوف من اللاجئين ، الذين يعيشون بصعوبة في مخيمات بائسة للاجئين انشئت في مناطق تسيطر عليها الحكومة . ولا شك أن هذا البرنامج قد حرم العدو من بعض مساندة السكان رغم ان عددا كبيرا من الرجال والنساء القادرين على حمل السلاح اختاروا البقاء الى جانب الباثيت لاو ، وباختصار ، اذا كان القول بأن هذه الحرب ناجحة هو مبالغة ، فان التواطؤ السري مع القوة الضاربة قد ادى الى نتائج لم يعرفها الجيش الاميركي في فيتنام .

يتلخص الموقف الرسمي للحكومة الاميركية في انها جرت الى حرب في اللاووس جوابا على العدوان الفيتنامي الشمالي . ومصادر الولايات المتحدة الحكومية تحاول البرهان على أن جمهورية الفيتنام الديمقراطية تسيطر كل السيطرة على الباثيت لاو . لكن الحجج واهية وغير مقنعة .. لا شك ان قصف جنوب اللاوس مرتبط بحرب الاميركان في فيتنام الجنوبية . لكن الهجوم العنيف على شمال اللاووس محاولة لهدم القاعدة الاجتماعية للباثيت لاو .

ان المعلومات التي نملكها عن الباثيت لاو وبرامجه نادرة . ويتاتى عن معظمها من شهادات اللاجئين . وفي نيسان ١٩٧٠ تكلمت مع لاجئين كانوا قد تركوا سهل الجار منذ فترة وجيزة ، كما تكلمت مع عدد من مثقفي المدن الذين عاشوا في هذه المنطقة ، وحصلت على أحاديث مفصلة للاجئين اتوا من الشمال والجنوب . ينبغي تأويل المعلومات الاتية من هذه المصادر بحذر . فبعض هذه المصادر يعطف بصورة مكشوفة على الباثيت لاو .. ومعظم اللاجئين يجيبون بصورة رتيبة ويترددون في الكلام بصراحة مع اناس يعتبرونهم ممثلين للحكومة الاميركية ...

وفق المعلومات التي استطعت الحصول عليها ، يمكن القول ، دون الوقوع في الخطأ ان الباثيت هو القوة الوحيدة المنظمة في اللاووس والتي تملك برنامجا واقعيا ، مفصلا وتاما للانماء الاجتماعي والاقتصادي ، برنامجا يستطيع تعبئة الجماهير الفلاحية واعطاءها وسائل المساهمة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية ... خلال الانتخابات الحقيقية الوحيدة التي عرفها اللاووس عام ١٩٥٨ ، احرز الباثيت لاو انتصارا انتخابيا ساحقا . وفي عام ١٩٦١ ، رغم الجهود الكثيفة التي بذلتها الولايات المتحدة فان الحزب السياسي للباثيت لاو ، نيو لاو هاكسات ، كان يستطيع السيطرة على كل البلاد .

وقف قمع الانتفاضة الثورية والقصف العنيف في وجه هذا الاتجاه . واذا كان الامر لم يكلف الولايات المتحدة كثيرا فان خسائر الشعب اللاووسي فادحة . عدا ذلك ، فان المسؤولين عن السياسة الاميركية يستطيعون الاستنتاج ان حروبا متسترة كهذه ، تخاض في الخفاء بواسطة المرتزقة والقصف العنيف الذي يتم من مواقع لا تؤخذ ، هذا كله يجسد تقنية في التدخل المضاد للثورة . وعلى ما يبدو هذا ما يعنيه مبدأ نيكسون . اذا صح ذلك فهو سيكلف عددا من البلدان النامية في مناطق اخرى ثمنا لا يقل فداحة .



بعض افراد القوات الثورية

تتمة المعركة الطلابية تزداد وضوحا

علماني . فقد عارض تحسين أوضاع المعلمين الرسميين ، كما وقف ضد الاتجاه الرامي الى تعميم التعليم الرسمي كما انه من المنادين بالازدواجية اللغوية ، وهذا شيء يختلف عن الابقاء على اللغة الاجنبية وتعلمها . ولذلك فان من يأمل بتعديل المناهج من لجنة كهذه باتجاه ديمقراطي وطني ، فانه كمن يأمل بتبليط البحر ... ويحاول وزير التربية أن يغلف تشكيل هذه اللجنة بالشكل الذي تمت فيه من باب الحرص على نقل القضية الى « اطارها العلمي الهادىء » . فالعمل في الاطار العلمي الهادىء يعني بالنسبة لمعاليه ان يتم التعديل دون مشاركة الطلاب ، ودون مشاركة الهيئات التعليمية التي تمارس تعليم المناهج وبان يتسلم مهام التعديل موظفون اداريون ومدراء المدارس الخاصة حسب توزيع الطوائف اللبنانية ، ورؤساء الجامعات ، وخاصة الجامعات الاجنبية ، ان يعني وجودها من شيء فانما يعني بالدرجة الاولى تعدد الثقافات الاجنبية وهيمنتها على الناشئة اللبنانية ، واذا كان وزير التربية يعتبر ان نشوء التعليم الرسمي سنة ١٩٢٦ كان يهدف الى وضع حد « للفوضى الثقافية » ، والى « بناء الوحدة الوطنية » فانه قد اضاف الى التلفيق الاول ، تلفيقا اخر .. ذلك انه اوكل امر التعديل الى حراس التعليم الطائفي ، الذين يمارسون القمع الفكري باسم المحافظة على اللغة الاجنبية ومراعاة مختلف الاتجاهات الفكرية اللبنانية ... فهؤلاء هم الذين يشتتون الوحدة الوطنية بزرع التعليم الطائفي في نفوس الناشئة وتعميق النقص تجاه الثقافة الاجنبية . ان تشكيل اللجان بمعزل عن العناصر الوطنية التي تؤهلها مواقعها ومصلحتها للقيام بهذه المهمة وان الحديث عن مشاركة شكلية للطلاب ولاساتذة المدارس الرسمية لا ينقل العمل الى الاطار العلمي الهادىء وانما يبقيه في اطاره اللاوطني واللاديمقراطي . واذا كانت المفكرة تدعو اخيرا الى ضرورة مشاركة هيئات اخرى فانها تتعرض الى ذكر مندوبين عن المدارس الرسمية بنفس الوقت الذي تتعرض فيه الى مندوبين عن المؤسسات الحرة التجارية فكانه لا يكفي ان تكون المناهج عائقا امام جماهير الطلاب ، بل يجب اشراك رجال الاعمال الذين يمتصون دماء الشعب اللبناني الى مناقشة مشاريع المناهج الجديدة .. اما المندوبون عن المدارس الرسمية فانهم سيختارون بالطبع من الذين يرفعون الايدي ، اي الذين لا يملكون حق التصويت ولا امكانية النقاش والمشاركة ، اما اشارة المفكرة الى مشاركة الطلاب بدراسة انطباعاتهم وتجميع ملاحظاتهم فانه حديث خرافة وليس هذا تاويلا لكلام الوزير او تجنيا على « المفكرة » ، فمواقف الوزير الاخيرة من الطلاب ، والوجهة التي صيغت فيها « المفكرة » تنفي اساسا اية امكانية للمشاركة من قبل الطلاب او الهيئات التعليمية الرسمية . اذ ستجمع هذه الملاحظات اذا حصل وسجلت في مكاتب وزارة التربية او التصميم حتى ياكلها العفن او تقرضها الجرذان .. واذا عمد الى استخلاص نتائج منها ، فسيكون مصير هذه مصير تقرير الاب لوبريه . وفي حال النشر فان جريدة « النهار » جاهزة للتزوير .

ـ افاق العمل

لقد وضحت معالم المعركة : فالسلطة لن تتخلى عن سياستها التربوية الحالية . فقد عممت قرارات على مديري المدارس لمنع انتخاب لجان ولمنع عقد جمعيات عمومية ، لدراسة الاوضاع ونقاش المطالب . كما انها اوكلت امر التعديل الى لجان بمعزل عن ادارة الطلاب وعن مشاركة اساتذة التعليم الرسمي الا ان الطلاب قد اخذوا يدركون بمزيد من الوعي ان لا لقاء بينهم وبين السلطة . وان تحقيق المطالب لا يكون باتخاذ قرارات ووضع مشاريع يقوم بها من لا مصلحة لهم بايجاد نظام تعليمي وطني ديمقراطي ، بل بسلوك طريق اخر ، طريق المشاركة الطلابية الواسعة ، طريق تعبئة الطلاب وتنظيمهم حول مطالبهم الفعلية . واذا كان الطلاب قد عادوا الى المدارس بعد تظاهرة الاثنين الماضي ، فان هذه العودة ليست كسابقاتها حيث كان يعود الطلاب الى المدارس بوعود وهمية او بياس من استمرار التحرك وجدواه ، بل عادوا ليتدارسوا التجربة التي خاضوها ، ولكي يراجعوا تحركاتهم طيلة الاسابيع الفائتة ، ولكي يخلصوا الى تحديد اشكال عمل جديدة داخل المدارس وخارجها ، وهذا ما يفسر التظاهرات الطيارة التي حدثت في الاسبوع الماضي في أماكن متعددة من العاصمة . او الجمعيات العمومية التي بدات تعقدها جماهير طلابية داخل المدارس وخارجها .

ان الاتجاه الذي بدات تسير فيه الحركة الطلابية ينبىء عن بروز عناصر ايجابية : الرجوع الى القواعد الطلابية ، مشاركة الطلاب وان كانت جزئية ، في اتخاذ القرارات ، مساهمتهم وان كانت ضئيلة في المبادرات المختلفة ، اتخاذ مواقف واضحة من السلطة ، التنصل من اللجان الوصية ، العمل بشكل مستقل عن الادارات . هذا الاتجاه يجب العمل على تعميقه لانه السبيل الوحيد الى عمل طلابي ديمقراطي . ولذلك فان المهمة التي تطرح نفسها على جماهير الطلاب وعلى اللجان الطلابية هي التحرك ضمن مختلف الاشكال التي تسمح بانضاج هذه العناصر:

عقد جمعيات عمومية في المدارس ، او في اماكن اخرى ، وذلك اما في اوقات الدوام او اثناء الفرص ، مسيرات طلابية خارج أوقات الدوام الى وزارة التربية .. عقد تجمعات طلابية في الاحياء لنقاش المطالب مع الاهالي وتوضيحها ...

تتمة ردود فعل نقابة الريجي والاتحاد العمالي العام

الموقف الجديد للاتحاد والنقابة

كان الاتحاد العمالي العام يقول انه لا يستطيع اتخاذ موقف بسبب امتناع نقابة الريجي عن اتخاذ موقف ! الا ان الاتحاد تحرك هذا الاسبوع دون ان تتخذ النقابة موقفا ! فقابل رئيسه واحد اعضائه وزير المالية حيث كان موقف الوزير كالتالي : الوعد بتامين عودة العمال الى العمل قبل انتهاء العام الحالي ! وقال انه سيضاعف كمية الدخان المخصصة لعمل الفازية من نصف مليون الى مليون كيلو !

واذا كان هذا موقف الوزير فهو لم يأت بشيء جديد ، فالعمال يعرفون انهم سوف يبدأون العمل في مطلع العام الجديد دون اعلان الاضراب ، ذلك لان محصول الدخان سيزيد هذا العام بازدياد المساحة المزروعة (٧٤٣٥ دونم) بعد الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود . وهذا بالضبط ما كان يعرفه العمال قبل اعلان اضرابهم وبالتالي فانهم لم يعلنوه حتى يبدأوا العمل مع بدء العام ، بل أن هدفهم هو تغيير وضعهم في العمل . فاعتبار عمال الفازية بنظر قانون الشركة عمالا موسميين فهم معرضون للصرف في اي وقت . في الوقت الذي لا ينالون فيه اية مكتسبات (العطلة ، المربور) . وهكذا فان هدف الاضراب هو تحويل العمال من عمال موسميين الى عمال مثبتين لهم كافة الحقوق والمكتسبات .

اما قصة مضاعفة كمية الدخان فهي حكاية مفضوحة ، فان الوزير يعلم ، قبل غيره ، انه حينما اصدرت الوزارة قرارا بتوقيف العمال عن العمل كان لدى الشركة كمية مخزونة من الدخان تستوجب العمل لمدة شهرين ومع ذلك صدر قرار التوقيف . ثم لماذا سحبت كمية الدخان من مخازن الشركة ؟.

هذا وهناك حادثة اخرى يجدر ذكرها : منذ ثلاث سنوات خصصت الشركة كمية من الدخان تكفي لتشغيل العمال لمدة سنة . الا أن الشركة اجبرت العمال على ضغط هذه المدة لثمانية أشهر بحيث أجبرت كل عامل على انهاء ٥ طرود يوميا بدلا من ثلاثة . وبدلا من أن تقوم الشركة بمكافاة العمال طردتهم من العمل .

ومن هنا يتضح ان المسالة ليست زيادة كمية الدخان او عدم زيادتها ، ذلك ان الزيادة لا تضمن حقوق العمال ، كما ان سياسة الشركة هي عدم تثبيت العمال وعدم الاعتراف بحقهم الشرعي .

زيادة كمية الدخان لا تضمن حقوق العمال بل أن صدور قرار تثبيتهم هو وحده الذي يضمن هذه الحقوق .

هذا وكان الاتحاد قد وضع عمال وعاملات الفازية أمام مأزق ، فبدلا من تصعيد موقفه هو طلب من عمال الفازية تصعيد الموقف . كيف ؟. بتصعيد تحرك عمال الحدث ، في نفس الوقت الذي طلب فيه ايقاف البيانات حرصا على وحدة النقابة .

ولقد وقع عمال الفازية بالفخ واوقفوا بياناتهم ، وذلك مخافة أن يقعوا من جديد تحت تعنت النقابة بحجة أنها لن تتخذ موقفا تحت ضغط عمال الفازية وبياناتهم ، حينئذ من الممكن ان تسوء حالتهم النضالية اذا فشلوا في تحريك عمال الحدث ، وغاب عن بالهم موضوع العودة الى التصعيد الذاتي برص صفوفهم والقيام بتحركات جديدة على صعيد بيروت وتنفيذ اقتراح سابق كانوا قد بداوا الاستعداد له وهو التظاهر . فتركوا مصيرهم معلقا بين ايدي النقابة التي وعدت باتخاذ موقف يوم الجمعة .

وموقف النقابة لن يكون اكثر من موقف الاتحاد العمالي العام ، ولن يكون اكثر من اتخاذ قرار بمراجعة الوزير (١) . وهذا ما يحتم على عمال الفازية الاستمرار في اصدار البيانات الى عمال وعاملات الحدث ، ويحتم عليهم رص صفوفهم من اجل التحرك الذاتي .

١ ـ هذا ما حدث بالفعل بعد كتابة هذا المقال اذ اتخذت النقابة قرارا بتشكيل وفد لمراجعة الوزير !

تبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية

فيما يلي ننشر قائمة بتبرعات وردت للحرية وسلمت للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين :

١٧٠٠ دولار اميركي منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة الرين ـ اوهايو .

٥٠٠٠ دولار اميركي طالب عربي في الولايات المتحدة .

٧١٠٠ دولار اميركي انصار الجبهة الديمقراطية في اسبانيا ـ برشلونة .

٢٥٠٠ دولار اميركي انصار الجبهة الديمقراطية في كندا ـ بواسطة معن زيادة .

١٠٠٠ دولار اميركي انصار العمل الفدائي في الولايات المتحدة ـ ولاية ماريلاند .

٤٢٣٠٠ دولار اميركي انصار الجبهة الشعبية الديمقراطية في المغرب ـ الرباط .

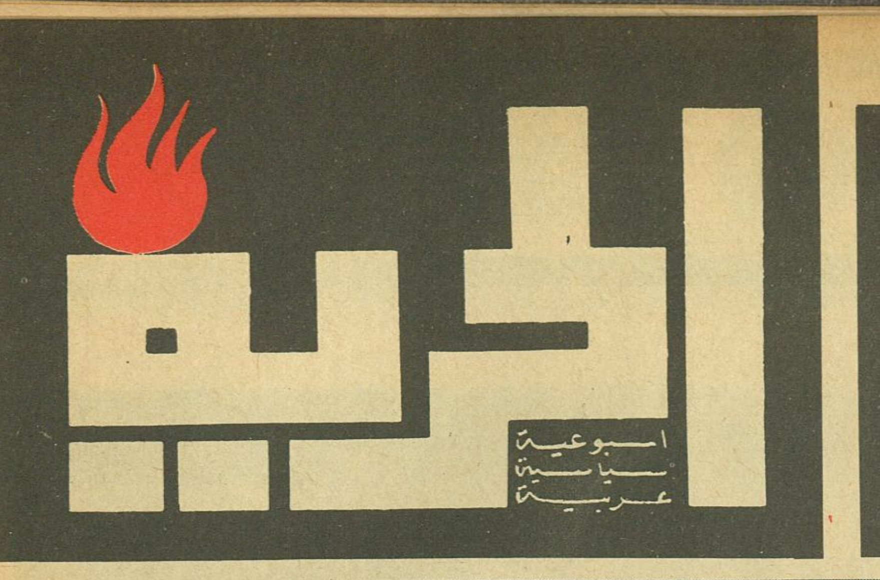
١٠٠٠٠٠ دولار حصيلة تبرعات جمعت بواسطة احد ممثلي الجبهة الديمقراطية في الولايات المتحدة .

١٠٠٠٠ دولار اميركي من طالب عربي في الولايات المتحدة الاميركية ولاية اريزونا ـ توكسن

٥٠٠٠ دولار اميركي من سمير وهاله جاد الله في الولايات المتحدة ـ بوسطن

٩٢٥٠٠ مارك الماني من انصار الجبهة الشعبية الديمقراطية في منطقة شتوتجارب ـ المانيا .

١٧٥٠٠ دولار اميركي من انصار الجبهة الديمقراطية بواسطة لنكولن مالك ـ الولايات المتحدة الاميركية .



AL-HOURRIAH - No. 546 - 21 - 12 - 1970 - BEYROUTH ● بيروت - ٢١ - ١٢ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٦ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق. ل.

- الوصف والتبرير في ناصرية مجلة "الطليعة"
- مساهمة في النقاش حول تجربة الكفاح الشعبي المسلح في العراق

أحاديث الدولة الفلسطينية

كيف تفكر إسرائيل بحل "مشكلة الفلسطينيين"



امام حركة طلابية ترفض الحوار المزيف

موقف السلطة هو الإمعان في التزييف

الخليج العربي: أهداف الاتفاق البريطاني - السعودي